الرقم الاقتصادية
Rqam Economist
العدد السادس والثلاثون - أغسطس 2024م
مجلة فصلية تصدرها الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

التزام الشركات بالإجراءات الصحة والسلامة المهنية أولوية لضمان بيئة عمل آمنة وصحية

افتح حسابات لموظفيك
في مقر عملك مع بنك مسقط

لتسهيل فتح حسابات موظفيك، سيقوم فريق بنك مسقط المختص بزيارتك مباشرةً لفتح حسابات مصرفية بكل راحة وبدون جهد.

مزايا الخدمة:

- فتح الحسابات بشكل فوري في مقر عملك.
- توصيل بطاقات الخصم المباشر مع باقات ترحيبية.
- تقديم وتوفير الخدمات المصرفية عبر الهاتف النقال والتحويل السريع.
- ١٠ حسابات أو أكثر لكل زيارة.

لمعرفة المزيد أو أرسل "BULK" إلى ٩٠٠٩٠

بنك مسقط. أفضل كل يوم.

تطبق الشروط والأحكام.

CR No. 1/14573/8

AMPRO
Range of Lubricants مجموعة زيوت التشحيم

المها al Maha

وراء كل محرك عالي الأداء يوجد
زيت تشحيم استثنائي

من سيارات الركاب إلى القوارب واليخوت، توفر زيوت التشحيم أمبرو حماية وأداءً من الدرجة الأولى لجميع محركات البنزين والديزل؛ حيث تضمن قاعدة الزيت المكررة لدينا وتكنولوجيا الإضافات نظافة المحرك وحماية فائقة من التآكل وتتفوق في الأداء في ظل الظروف الجوية القاسية.

نقدم لك مجموعة من المنتجات المعتمدة من (OEM) من أفضل العلامات التجارية مثل فولفو، ورينو، وماك.

- زيوت المحرك (البنزين والديزل والمركبات البحرية)
- زيوت التروس
- زيوت الهيدروليك
- زيوت التشحيم المتخصصة
- سوائل الفرامل
- سوائل تبريد المحرك
- الشحوم

قُد سيارتك بثقة وجودة

تواصل معنا على البريد الإلكتروني: almaha@almaha.com.om، هاتف - ٢٤٦١٠٢٠٣/٢٤٦١٠٢٠٢

بادر بتنزيل تطبيق المها بلس الآن

الهيئة العامة للمناطق
الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special
Economic Zones and Free Zones
Sultanate of Oman سلطنة عمان

الدقم
مجلة فصلية متخصصة في
شؤون المناطق الاقتصادية والحرة

تصدر عن:
الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية
الخاصة والمناطق الحرة

المشرف العام
المهندس أحمد بن حسن الذيب

رئيس التحرير
صالـح بن نبهـان المعمـري

التحـريـر
آمنة بنت سالم بن ربيع السلطية

الاعداد والتصميم
الهوية الأولى للعلاقات
والدعاية والإعلان والنشر

@brandone_PR

المراسلات والإعلانات توجه
باسم : رئيس التحرير
ص. ب: 77
الرمز البريدي: 100
مسقط - سلطنة عمان

الهاتف:
+ 968 24507572
+ 968 24507540

الفاكس: + 968 24587474

البريد الالكتروني:
magazine@duqm.gov.om

تابعونا على:
www.duqm.gov.om
www.opaz.gov.om

omanopaz
sezaduqm

+ 968 71144433

الآراء المنشـورة فـي المجلـة تعبـر عـن وجهـة نظـر أصحابهـا، ولا تعبّـر بالضـرورة عـن رأي المجلـة

المجلة ترحب بالمقالات والبحوث المتخصصة والدراسات الأكاديمية

12 المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تشهد زخمًا اقتصاديًّا ونموًّا متسارعًا

24 128.9 مليون ريال عماني حجم استثمار القطاع الخاص في المنطقة الحرة بصحار

30 41.9 مليون ريال عماني حجم الاستثمار بمدينة محاس الصناعية

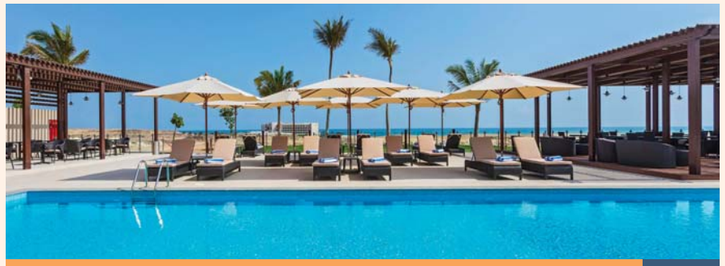

35 حملة «مـر عـلـينـا» تساهم في اكتشاف المعالم السياحية بالدقم

المها al Maha

تطبيق المها بلس
إشـحـن مـكـافـآتـك

تم تصميم تطبيق المها بلس للهواتف لتبسيط وتعزيز روتين التزود بالوقود لديك، حيث يمهد الطريق للراحة من خلال منصة موحدة تتكيف مع احتياجاتك، مما يضمن تجربة سلسة ومجزية في كل مرة تقوم فيها بالتزود بالوقود.

اكتشف المجموعة الكاملة من الميزات التي يقدمها تطبيق المها بلس

- نقاط الولاء والمكافآت
- إعادة تعبئة بطاقة الوقود الخاصة بك
- محدد موقع محطات الوقود الذكي
- بطاقات نظام الدعم الوطني (NSS) والبطاقات المدفوعة مسبقًا في تطبيق واحد
- تسجيل معاملاتك النقدية
- مشاركة رمز الاستجابة السريعة للوقود
- إدارة بطاقات الوقود المتعددة
- معاملات آمنة
- إدارة البطاقات مع حماية كلمة المرور
- سجل المعاملات

انضم إلى مستقبل التزود بالوقود

بادر بتنزيل تطبيق المها بلس الآن

توجهات متجددة للاستثمار

الجهود المبذولة من الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة لجلب الاستثمارات بمختلف أنواعها، تُشكِّل الأساس لإنجاح سياسات التنويع الاقتصادي، باعتبار ذلك أحد مستهدفات رؤية عمان 2040م التي تُعَد الحاضن الأساسي للاستثمارات في سلطنة عمان، بما تمتلكه من بنى أساسية وتشريعية مُحفِّزة على الاستثمار، وكذلك تكامل المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية في توفير البيئة الملائمة للاستثمارات، فضلًا عن المزايا والحوافز المتوافرة، كالموقع الجغرافي المتميز الذي يوفر القرب من الأسواق الإقليمية والدولية، ناهيك عن المرونة والسلاسة في الإجراءات. كل ذلك يُفضِي إلى حقيقة مفادها أن ما يتطلَّبه الاستثمار والمستثمرون في المناطق الاقتصادية الحرة والمدن الصناعية بين يدي المستثمر؛ ففي لحظات يمكن أن يتوافر كل ما يتطلَّبه بما تُبلوره الهيئة من سياسات جاذبة للاستثمار، وما توفره من تسهيلات غير محدودة لفتح المزيد من آفاق الاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية.

فالجهود التي بلورت 22 منطقة اقتصادية وحرة حتى الآن – منها 8 مناطق جارٍ تطويرها تحت مظلة الهيئة – بدأت تؤتي ثمارها على كافة الأصعدة والمستويات الاقتصادية؛ إذ قُدِّرت الاستثمارات فيها بـ19 مليار ريال في نهاية 2023م، وهو ما يعكس الأهمية التي تُمثِّلها هذه المناطق والبيئات التي توفرها للاستثمار، والمضي قدمًا في الجهود لمضاعفة الاستثمارات وإيجاد الموجه العام لهذه المناطق وسياساتها الاستثمارية، بما يحقق المزيد من التكامل بينها، ويعزز الترويج لها ككيان واحد يعمل على بلورة الجهود تحت مظلة واحدة، تُسهم في تعظيم الاستفادة من الإمكانيات المتاحة.

فاليوم تتوافر موجهات الاستثمار في هذه المناطق؛ كي تكون البيئة أكثر ملاءمةً ووضوحًا في إدارة الجوانب الاستثمارية وفق محددات كل منطقة وإمكانات ورغبات المستثمرين؛ فقد تضاعفت الاتفاقيات التي وُقِّعت إلى 334 اتفاقية استثمار في كافة المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية في عام 2023م، وهذا مؤشر على إنجاح التكامل والجهود الترويجية وإيجاد بيئة ملائمة للاستثمار بفضل وجود السياسات الاستثمارية الموحدة وتذليل التحديات التي تقف عائقاً أمام هذا العمل. كل ذلك أسهم في مضاعفة الاستثمارات والرغبة المتزايدة من المستثمرين من داخل البلاد وخارجها، من خلال المبادرات التي تسهم في تحسين بيئات الاستثمار وتذليل العقبات.

وكل ذلك يؤشر على أن مستقبل الاستثمار في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية مُبشِّر، بإذن الله، ومن خلال الجهود التي تبذلها إدارة الهيئة وتلمُّسها متطلبات المستثمرين وتلبيتها في الوقت المناسب، وفتح آفاق أوسع أمام كل الراغبين في تنمية استثماراتهم وتهيئة كل السبل لها، وهو ما يدفع المستثمرين إلى المبادرة إلى بدء مشروعاتهم في أي منطقة، سواء حرة أو خاصة؛ حيث سيجدون كل الدعم والتسهيلات التي يتطلعون إليها.

أسرة التحرير

بفضل السياسات الاستثمارية الموحدة والجهود لتذليل التحديات، تضاعفت الاستثمارات والرغبة من قِبل المستثمرين من داخل البلاد وخارجها

مسقط - الدقم Duqm :

تعمل المحطة الواحدة، بخطى ثابتة وجهد دؤوب، على تقديم أكثر من 80 خدمة إلكترونية للمستثمر الأجنبي والمحلي؛ حيث تمارس هذه المحطات دورًا مهمًّا في تعزيز بيئة الأعمال، وتؤثر على البيئة الاقتصادية من خلال ما توفره من بيئة تشجيعية للابتكار والبحث والتطوير؛ ما يؤدي إلى تحسين الكفاءة والإنتاجية في الشركات الموجودة في تلك المناطق، بجانب تعزيز التنمية الاقتصادية وجذب الاستثمارات من خلال توفير حوافز كالإعفاءات الضريبية، وتخفيضات على الرسوم، وتسهيلات أخرى مثل التراخيص السريعة والإجراءات البيروقراطية الميسرة لجذب الشركات والاستثمارات، كما تقوم المحطات الواحدة بتنظيم حق عقود الانتفاع، من خلال توثيقها وتسجيلها واعتمادها لشتى المجالات والقطاعات بالمنطقة؛ حيث وصلت نسبة رضا المستفيدين عن الخدمات المقدمة من الهيئة بنهاية عام 2023 إلى 92%.

أكثر من 80 خدمة تقدمها المحطة الواحدة للمستثمرين في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية

إنجازات وأرقام

وتعد المحطة الواحدة نافذة ومرآة عاكسة لدور المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية، بتقديم كافة الخدمات للمستثمرين؛ حيث تبلغ عدد الخدمات التي تقدمها أكثر من 80 خدمة إلكترونية؛ فقد سجلت المحطة في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية في العام الماضي نحو 2187 سجلًّا تجاريًّا في المناطق التي تشرف عليها الهيئة، بينما قامت المحطة بإصدار 2183 من تراخيص الخدمات العامة، و1921 من رخص مزاولة الأنشطة، و258 إباحة بناء، في حين بلغ عدد تراخيص العمل والمستثمرين 3351 ترخيصًا، فضلًا عن 465 تصريحًا وترخيصًا بيئيًّا.

آليات وإجراءات

وتساهم المحطات الواحدة بشكل كبير في تسهيل عمليات تسجيل الشركات في المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية والصناعية من خلال عدة آليات وإجراءات، منها توفير إجراءات ميسرة وسريعة لتأسيس الشركات؛ ما يقلل الوقت والجهد اللازمَين لاستكمال الإجراءات القانونية والإدارية؛ حيث تم إنشاء مراكز خدمات متكاملة لتقديم الدعم الإداري والمالي والقانوني للشركات المقيمة، بما في ذلك المساعدة في إعداد الوثائق اللازمة، وتقديم المشورة القانونية، إضافة إلى تقديم حوافز مالية مثل إعفاءات الضرائب أو تخفيضات على الرسوم التأسيسية؛ ما يجعل تكاليف تأسيس الشركات في المنطقة الحرة أقل، ويزيد من جاذبيتها للمستثمرين، وتوفير نظم إدارة موحدة لإنجاز إجراءات التسجيل والتراخيص؛ ما يجعل عملية

المحطات الواحدة في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية أداة فعَّالة لجذب المستثمرين

التسجيل أكثر فاعليةً وسلاسةً، بجانب توفير الدعم التقني والتكنولوجي للشركات، بما في ذلك استخدام الإنترنت والتكنولوجيا الرقمية لتسهيل التواصل وإنجاز الإجراءات عن بُعد، وتسهيل الوصول إلى المعلومات: توفير معلومات شفافة وسهلة الوصول حول الإجراءات والمتطلبات القانونية والإدارية لتسجيل الشركات؛ ما يساعد على تقليص الالتباسات وتسريع القرارات.

خدمات واسعة للمستثمرين

أما عن الخدمات التي تقدمها المحطات الواحدة للمستثمرين في المناطق الاقتصادية، فإنها تقدِّم مجموعة واسعة من الخدمات للمستثمرين، بهدف جذب الاستثمارات وتسهيل بيئة الأعمال، وهي خدمات إدارة الأعمال والدعم الإداري، وخدمات الترخيص والتصاريح، والمساعدة في إنجاز الإجراءات القانونية والإدارية لتأسيس الشركات، وتوفير التراخيص اللازمة للبدء في العمل وتشغيل الأنشطة التجارية، إضافة إلى الدعم القانوني والاستشاري، وتقديم المشورة القانونية والاستشارية للشركات في مجالات القانون التجاري والعقود والضرائب، والدعم التقني والتكنولوجي، وتوفير البنية التحتية التكنولوجية مثل الاتصالات عبر الإنترنت والشبكات، والدعم التقني للحوسبة السحابية والأنظمة الإلكترونية والتطبيقات، والدعم في التسويق والترويج، ومساعدة الشركات على تسويق منتجاتها وخدماتها محلياً ودولياً، وتنظيم الفعاليات التسويقية والمعارض والمؤتمرات لعرض الشركات ومنتجاتها، وخدمات توثيق حق عقود الانتفاع بالمنطقة، وتوفير المساحات الصناعية والسياحية والتجارية والمخازن والمرافق اللوجستية لتسهيل عمليات التصنيع والتوزيع.

بيئة عمل قانونية

وتتخذ المحطات الواحدة في المناطق الاقتصادية عدة إجراءات لضمان الامتثال للقوانين واللوائح المحلية والدولية؛ وذلك بهدف توفير بيئة عمل قانونية ومواتية للشركات والمستثمرين من خلال تطبيق القوانين واللوائح المحلية، كما توفر المحطات للمستثمرين في المناطق الحرة خدمات قانونية، كتأسيس وتسجيل الشركات، والدعم في إجراءات وإصدار التصاريح والتراخيص، وتوثيق وتسجيل حق عقود الانتفاع، والمساعدة في حل النزاعات، وتقديم الاستشارات القانونية العامة.

تعزيز الشفافية

وتُعتبَر المحطات الواحدة أداة مهمة لتعزيز الشفافية وتحسين المناخ الاستثمار وسرعة الإجراءات للمستثمرين في توفير مكان واحد يمكن للمستثمرين من خلاله الوصول إلى جميع المعلومات والمستندات اللازمة للبدء في الاستثمار أو إنشاء الأعمال، وهذا ما يزيد من شفافية الإجراءات؛ حيث يمكن للمستثمرين أن يعرفوا بشكل دقيق ما يلزمهم لاستكمال الإجراءات بسرعة، وتبسيط الإجراءات، ومن ثم يمكن للمستثمرين إتمام كافة الإجراءات الإدارية والقانونية والتنظيمية في مكان واحد دون الحاجة إلى الانتقال بين عدة جهات، وهذ الأمر يجعل المحطات الواحدة أداةً فعالةً لجذب المستثمرين وتعزيز النمو الاقتصادي.

دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة

وتقدم المحطات الواحدة دعمًا للشركات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية، ويتمثل في إنجاز جميع الإجراءات اللازمة لإنشاء أو تشغيل الشركات، مثل التسجيل الرسمي، والحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة، دون أن يحتاج أصحاب الأعمال إلى التنقل بين عدة جهات حكومية مختلفة؛ وذلك برسوم تسجيل محفزة، وتخفيض يصل الى 50%، والمساعدة على التخطيط بشكل أفضل، وتجنب المشاكل المحتملة، كما يمكن للشركات الصغيرة والمتوسطة الوصول إلى شبكات جديدة من الشركات والمستثمرين، سواء داخل البلد أو عبر الحدود؛ ما يفتح المجال للتعاون والتبادل التجاري والتقني.

وتعتمد المحطات الواحدة على عدة تقنيات حديثة لتحسين خدماتها وتوفير بيئة أكثر كفاءةً وسلاسةً للمستثمرين والأفراد الراغبين في تنفيذ الإجراءات الإدارية والقانونية.

إنجازات المحطة الواحدة في المناطق التي تشرف عليها الهيئة خلال عام 2023

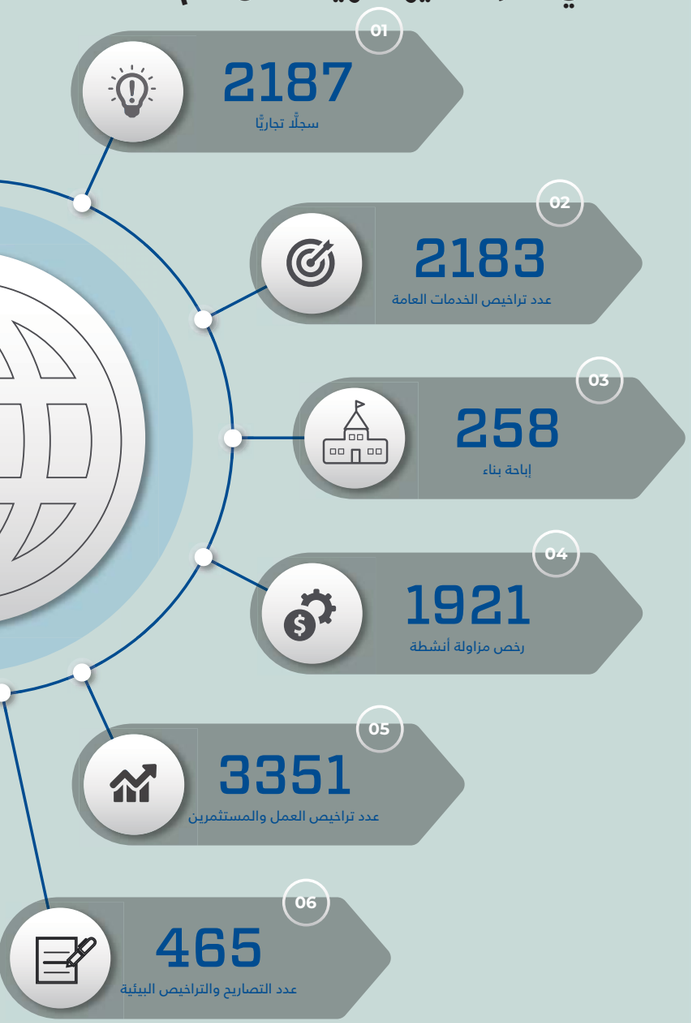

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تحصل على جائزة أفضل مستثمر مؤسسي لعام 2024

مسقط - الدقم :

حصلت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، على جائزة أفضل مستثمر مؤسسي لعام 2024، ضمن جوائز كومكس للتميز في التكنولوجيا 2024؛ وذلك للمشاركة في استعراض منصة OMAP.

وقد جاء فوز الهيئة بهذه الجائزة نظير مشاركتها بمنصة OMAP التي تتضمن خرائط جُغرافية متكاملة لبيانات المخططات الشاملة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحُرة والمُدن الصناعية التي تُشرف عليها الهيئة؛ إذ مكّنت المنصة مستخدميها من الوصول إلى الخدمات والمعلومات التفصيلية للمناطق عبر الخرائط الرقمية والأدوات المتاحة عبر المنصة، وبذلك تُعتبر خطوة للاستفادة منها في اختيار الأراضي إلكترونيًّا.

وتهدف المنصة إلى الترويج للفرص الاستثمارية في جميع المناطق التي تُشرف عليها الهيئة، وتوفير المعلومات والأنظمة المكانيَّة المساندة لعملية اتخاذ القرارات للمستثمرين، وتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة والاستفادة منها في عمليات التخطيط العمراني والتوسع المستقبلي وإمكانية طباعة الخرائط.

وتُعتبَر هذه الجائزة تتويجًا للهيئة؛ لتميُّزها في تقديم خدمات رقمية رائدة في قطاع الاستثمار وخدمة المستثمرين، وتقديرًا لجهودها نحو التحوُّل الرقمي من خلال قيامها بتبنِّي برامج وتطبيقات إلكترونية بهدف تسهيل الإجراءات وتوفير خدمات سريعة وآمنة وشاملة للمستثمرين. وفي هذا الإطار، تعمل الهيئة على خطة استراتيجية للتحول الرقمي لتعكس التزامها المستمر نحو الابتكار والتطوير وتوظيف التقنيات الحديثة لتحسين تجربة المستثمرين والمستفيدين من خلال الخدمات التي تقدمها، علاوةً على اتباعها أفضل الممارسات للارتقاء بخدماتها التي تقدمها في جميع المناطق التي تُشرف عليها.

..وتحصل على جائزة أفضل منفذ خدمي بمحافظة مسقط لعام 2023

مسقط - الدقم :

حصلت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة على جائزة «أفضل منفذ تقديم خدمة على مستوى محافظة مسقط لعام 2023» في منظومة الإجادة المؤسسية؛ وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تحسين جودة الخدمات الحكومية وتعزيز ترتيبها في المؤشرات التنافسية العالمية.

ويأتي تكريم الهيئة نظرًا إلى التزامها بتحقيق مساعي منظومة الإجادة المؤسسية التي تعد من الركائز الأساسية لرؤية عمان 2040، وتعزيز ثقافة التطوير المستمر في بيئة العمل، وتتويجًا لجهودها الفاعلة التي بذلتها في تعزيز كفاءة أدائها؛ وذلك بهدف تقديم خدمات ذات جودة وكفاءة عالية تُلبي احتياجات المستثمرين والمستفيدين في محافظة مسقط.

وتم اختيار الهيئة ضمن أفضل منافذ تقديم الخدمة على مستوى محافظة مسقط لعام 2023 بناءً على مؤشرات واستبانات رضا المستفيدين. وتسعى الهيئة دائمًا إلى تعزيز وتقديم خدمات مُتميزة، وتطوير رضا المستفيدين من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة، وتبني أفضل الممارسات في هذا المجال.

الهيئة تُسنِد مشروع المنصة المركزية لخدمات المستثمرين

مسقط - الدقم :

أسندت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، مشروع المنصة المركزية لخدمات المستثمرين التي تهدف إلى تقديم الخدمات الإلكترونية الحكومية والتشغيلية في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية التي تشرف عليها الهيئة من خلال الحصول على كل الخدمات اللازمة للمستثمر.

وسيُراعِي تطوير المنصة تحقيق التكامل بين أدوار الهيئة والمنصات الوطنية ذات العلاقة بالخدمات المقدمة من الجهات الحكومية.

وتُعَد المنصة المركزية لخدمات المستثمرين خطوةً استراتيجيةً في تطوير البنية الأساسية الرقمية؛ ما يُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز فرص اختيار المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة بسلطنة عُمان وجهةً استثماريةً موثوقةً ومستدامةً.

وأوضح محمود بن حمود الرواحي مدير عام قطاع التخطيط وتقنية المعلومات أن المنصة ستوفر المكان الواحد الذي يلجأ إليه المستثمر للحصول على الخدمات الإلكترونية المتعلقة باستثماره، في حين ستكون هناك مركزية للبيانات الإحصائية؛ الأمر الذي سيُسهِّل متابعة مؤشرات الأداء في المناطق التي تشرف عليها الهيئة.

وأضاف أن المنصة ستوجِد التكامل بين الأنظمة والقنوات الإلكترونية المتعلقة بخدمات المستثمرين؛ ما سيُسهِّل ربط الخدمات المقدمة من الجهات الحكومية بالخدمات التشغيلية في المنطقة التي تشرف عليها الهيئة، ومن ثم ستُيسِّر المتابعة وحوكمة إنهاء الخدمات وممارسة الأدوار الرقابية، وستُقلِّل الأعباء المالية والإدارية المصاحبة لتعدُّد قنوات الخدمة ومتابعتها، وستعمل المنصة مثل حافظة لبيانات المستثمرين مما قد يتسبَّب في فَقْد الملفات الورقية وبيانات المشروعات.

وأشار إلى أنه ضمن خطة الهيئة نحو التحول الرقمي وتجويد خدمات المستثمرين، ستتمكن المنصة من تقليل الوقت والجهد في إنهاء تقديم الخدمات بحيث لا يتطلب تردُّد المستثمر على المحطة الواحدة لتوفير البيانات المطلوبة وطلب الخدمات، وستكون المتطلبات واضحة تعمل على إنهاء الإجراءات خلال زمن قياسي؛ ما يُحسِّن مستوى جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمستثمرين في المناطق التي تشرف عليها الهيئة.

يُذكَر أن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة شرعت منذ إنشائها في سبتمبر 2020م في إجراء مجموعة من التدابير لتطوير خدمات المستثمرين في المناطق.

«مدائن» تنظم ملتقى التميز المؤسسي لتعزيز المنافسة إقليميًّا ودوليًّا

مسقط - الدقم :

نظَّمت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن» ملتقى «مدائن» للتميز المؤسسي؛ وذلك بهدف تسليط الضوء على المحاور المرتبطة بمفهوم «التميز المؤسسي»، الذي يُعَد ركيزةً أساسيةً في عالم الأعمال والمؤسسات الناجحة والتحسين المستمر، ومواصلةً لجهود «مدائن» في هذا المجال، التي تُوِّجت بحصولها على شهادة EFQM للتميز المؤسسي بمستوى QULIFIED كأول جهة حكومية في سلطنة عمان تحصل على تقدير نجمتين.

وقالت هدى بنت هلال البطاشية مديرة دائرة التميز والتحول المؤسسي في مدائن، إن هذا الملتقى يأتي استمرارًا للجهود التي بذلتها المؤسسة ضمن برنامج مدائن للتميز المؤسسي، الذي أُطلق قبل ما يزيد على سنتين، متضمنًا إعادة هيكلة شاملة لقطاع الاستراتيجية والدعم، ودراسة معمقة للنظام الإيكولوجي لمدائن، وجميع المعنيين وذوي المصلحة بمدائن من موظفين ومستثمرين وعملاء ومؤسسات حكومية أو خاصة ومنافسين، والمناخ الاستثماري الدولي عمومًا، لتتوج المؤسسة هذه الجهود بالوصول إلى المستوى الثاني من التميز المؤسسي بحسب نموذج المنظمة الأوروبية للجودة EFQM.

من جانبه، أوضح جاسم بن عبيد العبري رئيس فريق كايزن في «مدائن»، أنه في عالم يتسارع فيه التطور التكنولوجي والتغيرات الاقتصادية، يصبح من الضروري أن تكون المؤسسات قادرةً على التميز للبقاء على قيد الحياة والازدهار، وهنا يأتي دور التميز المؤسسي الذي يمثل السبيل للمؤسسات إلى التفوق والتميز في مجال عملها من خلال تقديم منتجات أو خدمات تتجاوز توقعات العملاء وتتفوق على منافسيها، لكن التميز المؤسسي لا يكتمل بمجرد تحقيقه، بل يتطلب الاستمرارية والتحسين المستمر.

وحملت الجلسة النقاشية عنوان «التميز المؤسسي.. عين على المستقبل»؛ حيث سلطت الضوء على التميُّز المؤسسي من حيث فلسفته ونماذجه وواقعه، والدور الذي يمارسه في عالم الأعمال اليوم، مع التركيز على تجربة المؤسسات الحكومية بالسلطنة مع التميز المؤسسي، وأيضًا تسليط الضوء على تحديات التميز المؤسسي، وما يمكن تبنيِّه للتحول والتطوير من خلال التميز، مع إعطاء مساحة لجوائز التميز والدور الذي تلعبه في إنجاح تجارب التحول المؤسسي.

مؤشرات إيجابية عالية وتحولات وفرص مستمرة

الدقم تشهد زخمًا اقتصاديًّا ونموًّا متسارعًا

تتمتع بموقع استراتيجي لوقوعها على الطرق الملاحية وقربها من الأسواق الآسيوية والإفريقية

استطلاع - الدقم :

تشهد المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، زخمًا اقتصاديًّا واستراتيجيًّا، ونموًّا متسارعًا، ومؤشرات إيجابية متتالية، وتحولات اقتصادية وصناعية واستثمارية مستمرة في المنطقة، وارتفاعًا في حجم الاستثمارات، من جرّاء ما أفرزته خارطة الطريق المنشودة تلك، التي أدت إلى نتائج مُبشِّرة، ووضعت مسارها في الاتجاه الصحيح، وأيضًا بسبب كفاءة الكوادر البشرية التي تُديرها وتشرف عليها، واكتمال البنية الأساسية والمرافق الخدمية المختلفة فيها.

وتتمتَّع المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بموقعها الاستراتيجي والاستثنائي؛ لوقوعها على الطرق الملاحية البحرية الرئيسية، وقربها من الأسواق الآسيوية والإفريقية، وعينها على الأسواق الأوروبية وغيرها من الأسواق الأخرى، حيث بلغ حجم الاستثمارات في العام الماضي (2023) أكثر من مليارَي ريال عماني، وقد بلغ عدد الاتفاقيات الموقعة 46 اتفاقية، فيما بلغ حجم الاستثمار التراكمي لغاية ديسمبر 2023 (6) مليارات ريال عماني، وبلغ عدد القوى العاملة الوطنية 2418 من الذكور والإناث في المنطقة بنسبة تعمين 18.5% من إجمالي العاملين.

التحولات والفرص في الدقم

وقال الدكتور رجب بن علي العويسي خبير الدراسات الاجتماعية والتعليمية بمجلس الدولة: «تُمثِّل منطقة الدقم وجهة اقتصادية واعدة لسلطنة عمان؛ نظرًا إلى ما تُشكِّله من موقع اقتصادي وتجاري استراتيجي على طريق التجارة العالمي؛ لذلك شهدت المنطقة الاقتصادية بالدقم في السنوات الأخيرة تحولات اقتصادية كبيرة؛ تحقيقًا لأولويات رؤية عمان 2040، ومنطلقًا لصناعة التحولات الشاملة في بناء منظومة اقتصادية وطنية أكثر كفاءةً واستدامةً وقدرةً على التكيُّف مع متطلبات الاقتصاد العالمي الجديد. ويُعَدُّ ميناء الدقم من أهم وأكبر الموانئ الاستراتيجية التجارية واللوجستية في الشرق الأوسط على خطوط التجارة العالمية، وهو بموقعه الفريد الذي يتميَّز به في خط التجارة العالمية، واتصاله بموانئ العالم المختلفة، يُمثِّل أكبر وجهة اقتصادية عالمية في الشرق الأوسط، ويضع السلطنة أمام استثمارات اقتصادية كبرى ستنعكس إيجابًا على تحقيق أولويات السلطنة في التنويع الاقتصادي، في ظل حجم الاستثمارات الخارجية المباشرة. وقد جاء افتتاح مصفاة الدقم تتويجًا لعلاقات التعاون الاقتصادي والتجاري واللوجستي بين سلطنة عمان ودول الكويت، لتُشكِّل مدخلًا استراتيجيًّا، وحافزًا كبيرًا نحو تنفيذ مجموعة متنوعة من المشروعات والصناعات التحويلية القائمة على الاستغلال النوعي لمنتجات المصفاة، وبما تسهم به في تعظيم الاستفادة من الثروات الطبيعية، وإضفاء قيمة مضافة عالية للنفط الخام؛ حيث أُنشِئت وَفق أعلى المعايير، وباستخدام أحدث التقنيات، بما يُعزِّز تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد العماني عبر تنويع الاستثمارات لتُشكِّل مع المشروعات القريبة منها في المنطقة الاقتصادية بالدقم، مثل ميناء الدقم، مركزًا صناعيًّا، وموطنًا للعديد من الصناعات البتروكيماوية.

إدارة وتنظيم وتطوير الأنشطة في المنطقة

وقال حمود بن سيف الطوقي الكاتب والمحلل في الشأن الاقتصادي: «تبذل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم جهودًا حثيثةً، وتحديدًا في مجال إدارة وتنظيم وتطوير جميع الأنشطة الاقتصادية في المنطقة، كما تتولَّى عمليات التخطيط والتصميم والتنفيذ».

وأضاف الكاتب والمحلل في الشأن الاقتصادي أنها أيضًا تقوم بعملية التعزيز والتسهيل والتحفيز لرواد الأعمال أو المستثمرين من داخل سلطنة عمان وخارجها؛ حيث إن الهيئة عزَّزت البيئة الأساسية في المناطق الاقتصادية والصناعية الخاصة بعدد من الأعمال والمرافق الخدمية التي تدعو الجميع إلى الوقوف على الفرص والأعمال المتاحة في مختلف المناطق، وأيضًا هي مستمرة في جهودها، وتساهم في الترويج للاستثمار في سلطنة عمان، وأيضًا تحاول أن تحل التحديات والصعوبات التي تواجه المستثمرين باستمرار، بما يتناسب مع المستجدات والمتطلبات، وتقف وتستمع للتحديات التي يواجهها المستثمرون، وتحاول أيضًا أن تمضي قدمًا مع كل مرحلة من مراحل النمو والتقدم والازدهار.

تتسارع فيها المراحل والأداء الإيجابي

وبيَّن أنها تتسارع فيها المراحل والأداء الإيجابي المنشود بما يتناسب مع تلك المتغيرات، سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية، وخاصةً فيما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والجيوسياسية، وتعمل أيضًا مع الآخرين جنبًا إلى جنب، وبالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة لتهيئة بيئة عمانية اقتصادية واستثمارية أكثر تنافسيةً لتتكامل مع باقي المناطق الصناعية.

بُعدها الجغرافي يُجنِّبها العواصف الاقتصادية

وقال الكاتب خالد بن خميس بن جمعة المويتي، إن الخُطى الثابتة لسلطنة عمان تُولِي «الاقتصاد الكلّي» عناية فائقة؛ فظلاله المرتقبة ستُنعِش «الاقتصاد الجزئي»، وسترفع معدلات التفاعل في عالم المال والأعمال. وتُعَدُّ الدقم هي المنطقة الاقتصادية التي تحظى بالحظ الأوفر للاستثمار؛ لبُعدها الجغرافي عن العواصف الاقتصادية التي تُعكِّر صفو أصحاب رؤوس المال، ويُعزِّز ذلك المساحة الممتدة لها التي تصل إلى 2000 كم مربع، وبحرها المفتوح يكسبها خطوطًا ملاحية عالمية، تُشكِّل خطوطًا متصلةً مع مشرق العالم ومغربه، ناهيك عن القدرة الاقتصادية التي تشمل كافة القطاعات الصناعية والسياحية والخدمات اللوجستية والتطور العقاري المتسارع.

وبيَّن الكاتب خالد المويتي أن الجهود المبذولة لنجاح منطقة الدقم تُولِي كلَّ جوانبها وافرَ الرعاية، خصوصًا الشريان الداخلي لشبكة الطرق الذي يُسهِّل الحركة اللوجستية ويسرع الأداء بين المنطقة والسوق المحلية؛ حيث تقترب هذه الشبكة من 300 كم منقسمة بين الطرق الرئيسية والثانوية والخدمية، مع تأكيد أن المنطقة تدخل العقد الثاني منذ تأسيسها، إلا أنها تُحقِّق غاياتها في البنية.

وأوضح الكاتب خالد المويتي أن الرؤية الواضحة «عُمان 2040» تهدف إلى تأكيد قدرة القوى الوطنية على النهوض بالمشاريع المحلية، وتحقيق مؤشرات عالمية تنافسية، خصوصًا إن وجدت الثقة والتحفيز. والأيام القادمة حُبْلَى بالبشارات، وينعش ذلك اكتمال المنظومة الاقتصادية لمنطقة الدقم بحرًا وجوًّا وبرًّا.

1 6 مليارات ريال عماني
حجم الاستثمار التراكمي

2 46 اتفاقية عدد
الاتفاقيات المُوقَّعة
خلال العام الماضي

3 2418 عدد القوى العاملة
الوطنية بنسبة تعمين
18.5% من إجمالي
العاملين في المنطقة

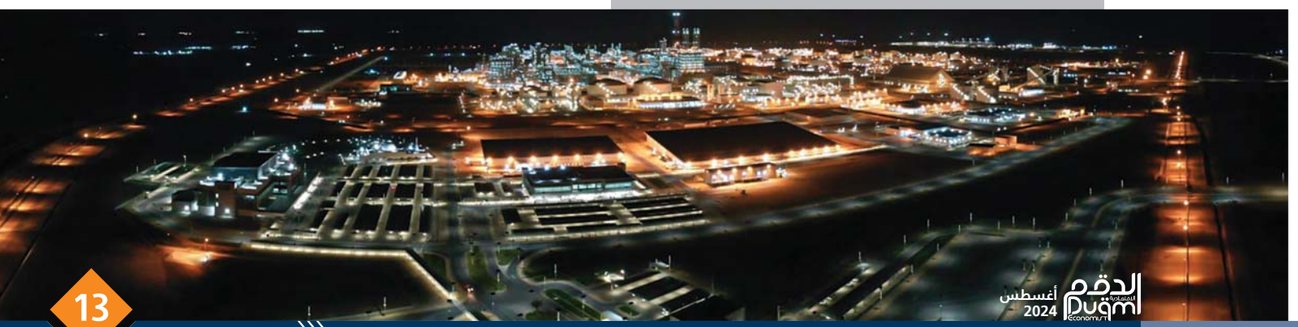

التزام الشركات بالإجراءات الصحة والسلامة المهنية

أولوية لضمان بيئة عمل آمنة وصحية

أحمد البلوشي:

التدابير الوقائية لتعزيز صحة وسلامة العمال في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية

مسقط - الدقم :

في إطار السعي إلى ضمان بيئة عمل آمنة وصحية لجميع العمال، ومنع وقوع الحوادث والإصابات المهنية والأمراض؛ أوضح المهندس أحمد بن حارب البلوشي مدير دائرة الالتزام والشؤون البيئة بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة؛ أن صحة وسلامة العمال تأتي على رأس المهام الأساسية في المناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية، وأكد أن التدابير الوقائية تساهم في القضاء أو الحد من الحوادث والإصابات المهنية، وتحسين بيئة العمل، وزيادة إنتاجية العمال، وكل هذه العوامل تساهم بشكل مباشر في تطوير بيئة العمل وخلق التنافسية والشفافية؛ ما يؤدي إلى خلق بيئة جاذبة للاستثمار.

وأشار البلوشي إلى أن المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية تتخذ مجموعة من التدابير الوقائية لضمان صحة وسلامة العمال بما يتوافق مع القوانين واللوائح الوطنية والدولية. ومن هذا المنطلق أصدرت الهيئةُ السياسةَ العامة للإشراف والرقابة والالتزام بقرار رقم (2024/62)، تتضمن عدة محاور؛ منها الصحة والسلامة المهنية. وتتضمَّن هذه التدابير وضع اشتراطات ومواصفات موحدة للصحة والسلامة المهنية في أماكن العمل، تشمل متطلبات التصميم والتشغيل والإدارة، كما يتم إصدار لوائح وقوانين على المستوى الوطني تأطيرًا للحوكمة بما يتوافق مع رؤية عمان 2040 والركائز الاستراتيجية للهيئة، بالإضافة إلى أفضل الممارسات الدولية التي تساهم بشكل مباشر في توضيح دور ومسؤوليات المستثمر، وتساعده على الالتزام بالقوانين، كتوفير بيئة عمل آمنة وصحية لعماله. بالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء إدارة مختصة بالتفتيش والرقابة للإشراف على تطبيق معايير الصحة والسلامة المهنية ومتابعة التزام المنشآت بها.

أهمية تدريب العمال

وأشار مدير دائرة الالتزام والشؤون البيئية إلى أهمية التزام المشاريع بتدريب العمال على معايير الصحة والسلامة المهنية، لصقل قدراتهم ومهاراتهم الفنية التي ترفع بلا شك المستوى الفني في جودة الإنتاجية وكفاءتها واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من هذه المخاطر، مع تطبيق خطط طوارئ للتعامل مع الحوادث والإصابات التي قد تقع في أماكن العمل، وتوفير خدمات الرعاية الصحية للعمال من خلال وجود المراكز الصحية الحكومية والخاصة التي تُجري الفحوصات الطبية الدورية والعلاج اللازم في حال الإصابة. وجميع هذه الإجراءات تساهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الاستدامة المالية والتنمية للمشاريع التي تشجع بدورها على جذب الاستثمار.

جهود الهيئة في تعزيز الصحة والسلامة المهنية

وحول الجهود التي تقوم بها الهيئة في مجال الصحة والسلامة، قال أحمد البلوشي: «تمارس الهيئة دورًا مهمًّا في تعزيز الصحة والسلامة المهنية من خلال العديد من الجهود والمبادرات التي تهدف إلى إيجاد بيئة عمل آمنة وصحية لجميع العمال. وتشمل هذه الجهود اعتماد إطار العمل الذي يوضح دور ومسؤولية الهيئة وإدارة المناطق والمستثمرين. وأحد المحاور التي تضمنها هذا الإطار يتمثل في بند الصحة والسلامة المهنية، وكذلك تم اعتماد السياسة العامة للإشراف

اشتراطات ومواصفات موحدة للصحة والسلامة المهنية في أماكن العمل

تقوم الهيئة بمتابعة المنشآت للتأكد من امتثالها للقوانين واللوائح واتخاذ الإجراءات القانونية المُناسبة في حق المنشآت غير الملتزمة بالتنسيق مع الجهات المعنية

والرقابة والالتزام بقرار (2024/62)، وكذلك وضع برنامج زيارات ميدانية إلى المناطق التي تُشرف عليها الهيئة والمشاريع، ومن خلاله يتم تسجيل الملاحظات وتوضيحها لهم مع منحهم فترة زمنية لتصويب الوضع، مع الأخذ بعين الاعتبار المواد المدرجة في لائحة السلامة والصحة المهنية الصادرة بالقرار الوزاري رقم (2008/286) متضمنةً معايير واضحة للصحة والسلامة المهنية. ومن المتطلبات الرئيسية في حالة الشركة التي يوجد بها عمال أكثر من 10 إلى 49 عاملًا، أن يكون بها برنامج للصحة والسلامة المهنية معتمد من وزارة العمل. أما إذا زاد عمل العمال عن 50 عاملًا فإن ذلك يتطلب تعيين مشرف للصحة والسلامة المهنية، ووضع خطة للصحة والسلامة المهنية معتمدة من وزارة العمل، وغير ذلك من المتطلبات الرئيسية. بالإضافة إلى ذلك، قام مختصو دائرة الالتزام والشؤون البيئية بالهيئة بتلخيص متطلبات الصحة والسلامة المهنية للمستثمرين لنشرها في الموقع الإلكتروني للهيئة، بالإضافة إلى عقد ورش عمل للمستثمرين لرفع المستوى التوعوي الذي سيساعدهم على الالتزام بالقوانين والتشريعات المختصة بذلك، ومنها متطلبات الصحة والسلامة المهنية، وكذلك إشراك أصحاب المصلحة في الإجراءات واللوائح المعنية بهم قبل اعتمادها؛ وذلك بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية.

الإجراءات والاشتراطات في إقامة المشاريع

وحول الإجراءات والاشتراطات التي يجب توافرها في إقامة المشاريع بالمناطق الاقتصادية والحرة قال: «تختلف الإجراءات والاشتراطات لإقامة المشاريع في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية بناءً على نوع النشاط المرخص. وتشمل المتطلبات الأساسية الحصول على أرض مناسبة، وتقديم مخططات المصنع للجهات المختصة للمراجعة والاعتماد، والحصول على التراخيص اللازمة من الجهات المعنية إذا تطلّب الأمر ذلك، مع تقديم الدعم الفني للمستثمرين في حالة وجود الاستفسارات للالتزام بجميع المتطلبات الأساسية للشركات، ومن بينها إنشاء قاعدة بيانات حسب النموذج المعتمد من الهيئة».

الفحوصات الطبية الدورية للعمال

وأكد أن «الفحوصات الطبية الدورية للعمال تعد جزءًا أساسيًّا من برامج الصحة والسلامة المهنية، وتلعب دورًا رئيسيًّا في الحفاظ على صحة العمال وحمايتهم من المخاطر المهنية. وتساهم هذه الفحوصات في الكشف المبكر عن الأمراض المهنية والأمراض الأخرى الناجمة عن العمل، والوقاية من الإصابات المهنية، وتحسين الإنتاجية؛ لذلك نوضح لهم أثناء زياراتنا أن فحوصات العمال في مناطق التصنيع – وخاصةً الصناعات الثقيلة، مثل البتروكيميائية والمصافي – تختلف عن فحوصات العمال المداومين في المكاتب للشركة

التكنولوجيا تلعب دورًا مهمًّا في تحسين وتعزيز بيئة العمل بمعايير الصحة والسلامة والالتزام بها.. والمنشآت الصناعية تسعى إلى استخدامها وتطبيقها لخلق بيئة جاذبة للاستثمار

وشؤون البيئة إلى أن المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية تم توجيهها بأهمية اتباع جميع الإرشادات الموضحة في بيانات السلامة، وخاصةً المواد الكيميائية؛ نظرًا إلى خطورة تلك المواد اعتمادًا على خصائصها الفيزيائية والكيميائية، وكذلك الإرشادات الموضحة في اللوائح الصادرة من الجهات المعنية، مثل الهيئة العامة للدفاع المدني لتخزين المواد الخطرة، والتركيز على درجة الوميض لكل مادة، وتخزينها تحت درجة حرارة تتوافق مع درجة الوميض للمادة، بالإضافة إلى وسم الملصقات والإشارات التي تُلزِم العمال الالتزام بها لسلامتهم وصحتهم، بالإضافة إلى أن تلك التدابير توجب على كل مشروع وضع خطة للاستجابة للطوارئ، بالإضافة إلى وجود خطة على مستوى المنطقة للاستجابة للطوارئ مشتملة على إجراءات الإخلاء ومكافحة الحرائق، وتركيب أنظمة الإنذار في جميع المباني والمرافق، وتوفير مخارج طوارئ كافية، وإجراء عمليات تفتيش ورقابة دورية بالتعاون مع هيئة الدفاع المدني والإسعاف لضمان سلامة أنظمة مكافحة الحرائق.

الهيئة تشارك في إعداد ودعم المشاريع البحثية لتطوير طرق جديدة للوقاية من المخاطر وتحسين بيئة العمل

التعامل مع المواد الخطرة

وعرّج في السياق ذاته على التعامل مع المواد الخطرة في المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة؛ حيث قال: «يتم اتباع خطوات صارمة لضمان التعامل الآمن مع المواد الخطرة في المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة والمدن الصناعية. وتشمل هذه الخطوات الالتزام ببطاقات السلامة للمواد الخطرة، وتخصيص أماكن آمنة لتخزين المواد الخطرة بعيدًا عن المواد المتفاعلة ومصادر الحرارة والرطوبة، وتتوافق مع الخصائص الفيزيائية والكيميائية للمادة، ومنها درجة الوميض للمادة التي يجب مراعاتها عند تخزين بعض المواد الخطرة التي يُتطلَّب تخزينها في مخزن مكيف؛ تجنبًا لتطاير المواد، وتوفير التهوية المناسبة، وتصنيف المواد الخطرة وفقًا بما يتوافق مع التصنيف الدولي، ووسم البيانات والمعلومات الملصقة عليها، وتخزين المواد في عبوات مناسبة مقاومة للتسرب والضغط والحرارة، واستخدام وسائل نقل مناسبة وآمنة، كما يتعين تدريب العمال على إجراءات السلامة والامتثال للقوانين والأنظمة الوطنية والنظام المنسق عالميًّا لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.

شراكات مع منظمات

وأكد أحمد البلوشي أن هناك شراكات وتعاونًا لسلطنة عمان مع منظمات الصحة والسلامة الدولية، مثل منظمة العمل الدولية (ILO) ومنظمة الصحة العالمية (WHO). وتستفيد سلطنة عمان وبقية دول العالم المنضمّة إلى هذه المنظمات من تبادل المعلومات والخبرات الفنية وورش العمل التي تقدمها تلك المنظمات والنشرات العلمية والتشريعات الدولية.

استعراض 11 تجربة ناجحة لمشاريع مبتكرة

مسقط - الدقم :

عكست النسخة الثانية من مبادرة "تكافؤ الفرص الوطنية" التي استضافت 11 تجربة مبتكرة لرواد الأعمال العمانيين وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ مدى التزام الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة ووزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه، بدعم رواد الأعمال والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان. وقد ساهمت المبادرة في تعزيز الابتكار وتبادل الخبرات وبناء بيئة أعمال مشجعة ومحفزة على النمو المستدام.

تضمَّنت المبادرة عرض عدة تجارب ناجحة لمشاريع مبتكرة لرواد الأعمال والمؤسسات الداعمة؛ حيث تم استعراض نمو بيئة الأعمال في سلطنة عمان عامةً وفي المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية خاصةً، كما شملت الفعالية معرضًا مصاحبًا قدَّمت فيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منتجاتها وخدماتها المبتكرة أمام الحضور؛ ما أتاح لها نقل وتبادل تجاربها وخبراتها إلى المسؤولين والموظفين، وفتح المجال لشراء المنتجات والخدمات المعروضة.

خلال الفعالية، قدَّم صالح بن حمود الحسني مستشار رئيس مجلس إدارة الهيئة، عرضًا مرئيًّا تناول فيه مستهدفات الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة. وأشار الحسني إلى أن هذه المستهدفات تركز على عدة جوانب؛ أهمها التخطيط والتطوير والتنظيم والإشراف والتسهيل، وتقديم رعاية ما بعد الخدمة، والتسويق، وجذب الاستثمارات، والتشغيل، وتسريع الأعمال، والتميز المؤسسي، كما أكد الحسني أن هذه الفعالية تهدف إلى ترسيخ مبدأ إيجاد بيئة تجارية عادلة ومتساوية، تُحفِّز على الاستثمار والنمو الاقتصادي في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وتعزز المبادرة والابتكار والريادة، وتساهم في بناء بيئة أعمال داعمة ومشجعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وترفع دور القطاع الخاص في التنمية المستدامة.

من جانبه، أوضح حسام بن سلام الخروصي المسؤول الأول بصندوق عمان المستقبل، أن الصندوق خصص 10% من رأسماله للاستثمارات التي تندرج ضمن مظلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورأس المال الجريء. وأضاف الخروصي أن الصندوق يستهدف مختلف القطاعات الاستثمارية باستثناء قطاع النفط والغاز، والقطاع العقاري.

أكثر من 19 مليون ريال عُماني حجم الاستثمارات بمدينة البريمي الصناعية حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري

بلغ حجم الاستثمارات في المدينة على وجه العموم 277 مليون ريال عُماني

البريمي - الدقم :

بلغ حجم الاستثمارات بمدينة البريمي الصناعية حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري أكثر من 19 مليون ريال عُماني، فيما بلغ حجم الاستثمارات في المدينة على وجه العموم 277 مليون ريال عُماني، وبلغ عدد القوى العاملة 1674 عاملًا؛ منهم 365 موظفًا عُمانيًّا، و1309 من العمالة الوافدة، بنسبة تعمين بلغت 22%.

وقال سعيد بن عبد الله البلوشي مدير عام مدينة البريمي الصناعية إن هناك نموًّا في عدد المشروعات والاستثمارات والمساحات المؤجرة؛ إذ ارتفع عدد الاستثمارات إلى 362 مشروعًا، و115 مشروع طرفٍ ثالثٍ (عقد من الباطن) بنهاية النصف الأول من العام الجاري 2024 ليصل إجمالي عدد المشروعات إلى 477 مشروعًا، فيما بلغت المساحات المؤجرة في المدينة مليونًا و879 ألفًا و101 متر مربع.

وأضاف أن عدد المشروعات التي جرى توطينها خلال النصف الأول لعام 2024 بلغ 15 مشروعًا، بمساحة إجمالية تقدر بـ87 ألف متر مربع، مشيرًا إلى أن هناك تنوعًا في توطين المشروعات؛ صناعيةً وتجاريةً وخدميةً، وبلغت نسبة الإشغال فيها 39%.

وأوضح أن مدينة البريمي الصناعية تُقدِّم حوافز للعقود الجديدة التي يتم التوقيع عليها خلال العام الحالي 2024، وتتمثل في إعفاء بنسبة 100% من القيمة الإيجارية لمدة 24 شهرًا، إضافة إلى إعفاء بنسبة 50% من القيمة الإيجارية لمدة الـ36 شهرًا التالية.

وبيَّن أن المدينة تُسهم في دعم الاقتصاد الوطني من خلال توفير فرص عمل للمواطنين، إضافة إلى إسهامها في زيادة الناتج المحلي، وهو أيضًا إسهام في الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار إلى أن مركز «مسار» يُعَد من العناصر المهمة في مدينة البريمي الصناعية؛ إذ إنه يسهم في تقديم العديد من الخدمات للمستثمرين تحت سقف واحد، واستقطاب المستثمرين ورجال الأعمال للاستثمار في المدينة.

«مدائن» تُوقِّع اتفاقية لتوفير حلول الدفع الإلكتروني للمستثمرين

مسقط - الدقم :

وقَّعت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن» اتفاقية مع بوابة سداد لنظام الدفع الإلكتروني على هامش معرض كومكس 2024؛ وذلك بهدف تقديم خدمات الدفع للمستثمرين وأصحاب الأعمال، من خلال منحهم إمكانية الوصول إلى منصة الدفع الخاصة بالبوابة، وتوفير حُزمة من الحلول التقنية الذكية للدفع مقابل الخدمات التي تُقدِّمها «مدائن»، وتسهيل وصول العملاء لدى «مدائن» إلى نظام دفع إلكتروني آمن داخل سلطنة عمان؛ حيث إنه بموجب هذه الاتفاقية، ستقوم بوابة سداد بتثبيت آلات الدفع الذاتية الخدمة، مثل أكشاك المدفوعات، والموقع الإلكتروني، وواجهة برمجة التطبيقات، وتطبيقات الهاتف المحمول «منصة الدفع» في مراكز الخدمات «مسار» بمختلف المدن الصناعية التابعة لـ«مدائن».

وقد وقَّع الاتفاقية من جانب «مدائن» خالد بن سليمان الصالحي مدير الحاضنات والابتكار في أكاديمية الابتكار الصناعي، ومن جانب البوابة رئيسها التنفيذي المهندس إبراهيم بن عبد الله الحوسني.

3.5 مليون دولار أمريكي حجم استثمار مصنع متخصص بتدوير المخلفات الصناعية بصحار

صحـــار - الدقم :

شهدت المنطقة الحرة بصحار الاحتفال بوضع حجر الأساس لمصنع متخصص بتدوير ومعالجة أنواع متعددة من المخلفات الصناعية لشركة «نظام النخبة لإدارة النفايات الخطرة»، باستثمار إجمالي قدره 3.5 مليون دولار أمريكي، وعلى مساحة تبلغ 10 آلاف متر مربع. وأقيم الحفل تحت رعاية سعادة محمد بن سليمان الكندي محافظ شمال الباطنة.

وسيعمل المصنع على معالجة عدد من المخلفات الصناعية، مثل الزيوت والمطاط والطين الناتجة عن الأنشطة الصناعية المحلية، كما سينتج العديد من المنتجات النهائية، بما في ذلك الزيت الثقيل وغبار الكربون الذي يدخل في صناعة المنتجات الأسمنتية والصناعات الإنشائية للطرق.

وتبلغ الطاقة الإنتاجية الأولية للمصنع 40 طنًّا يوميًّا، ومن المتوقع زيادتها إلى 80 طنًّا يوميًّا في غضون عام واحد؛ ما سيعزز التزام ميناء صحار والمنطقة الحرة الراسخ بالتنمية المستدامة، لا سيما فيما يتعلق بالاقتصاد الدائري، وطموحها لتعزيز مكانتها كمركز رائد للحلول المبتكرة.

وقال عمر بن محمود المحرزي الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصحار ونائب الرئيس التنفيذي لميناء صحار؛ إن هذا المصنع الجديد يشكل خطوة مهمة في تعزيز الاقتصاد الدائري؛ فمن خلال توظيف أحدث التقنيات، والالتزام بأعلى المعايير البيئية، ستتمكَّن المنطقة من تعزيز قدراتها في مجال تدوير المخلفات الصناعية وتحقيق أهداف الاقتصاد الدائري.

من جانبه، أوضح شيف سوود الشريك المساهم في شركة نظام النخبة لإدارة النفايات الخطرة، أن هذا التعاون مع المنطقة الحرة بصحار يترجم التزام الشركة بتطوير ممارسات مستدامة والمساهمة بدورٍ فاعلٍ في الاقتصاد الدائري.

ويُعَد هذا المصنع إضافة جديدة لقطاع الاقتصاد الدائري؛ لكونه المشروع السابع في ميناء صحار والمنطقة الحرة؛ ما يوسع القطاع ليشمل حاليًّا مجالات مختلفة، بما في ذلك إدارة المخلفات الصناعية والبحرية.

المنطقة الحرة بالمزيونة تستقطب استثمارات بأكثر من 5 ملايين ريال عُماني

المزيونة - الدقم :

تمكنت المنطقة الحرة بالمزيونة من استقطاب استثمارات بأكثر من 5 ملايين ريال عماني في النصف الأول من العام الجاري، ليصل حجم الاستثمار الإجمالي بالمنطقة إلى 140 مليون ريال عُماني مع وجود 185 عقد إيجار في مختلف القطاعات؛ منها 102 مشروع في مرحلة التشغيل؛ حيث تُعد المنطقة الحرة بالمزيونة إحدى المناطق الحرة التابعة للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وتديرها وتشغلها المؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن» باعتبارها أول منطقة حرة من نوعها في سلطنة عُمان، وتقع في أقصى الجنوب الغربي على الحدود البرية مع الجمهورية اليمنية الشقيقة؛ ما يجعلها بوابة خليجية رئيسة لتجارة «الترانزيت» إلى اليمن ومنها إلى دول شرق إفريقيا.

استثمارات في القطاع الصناعي

وأوضح المهندس أحمد بن خميس الكاسبي المدير العام للمنطقة الحرة بالمزيونة، أن إدارة المنطقة تسعى إلى جذب استثمارات في القطاع الصناعي بهدف إيجاد استدامة للحركة الاستثمارية في المنطقة.

وقال الكاسبي: إن المنطقة التي تبلغ مساحتها 15 مليون متر مربع، أُنشِئت بهدف زيادة التبادل التجاري بين سلطنة عُمان والجمهورية اليمنية الشقيقة، مؤكدًا أن المنطقة تشهد إقبالًا من المستثمرين، وخاصةً رجال الأعمال اليمنيين.

المنطقة بوابة خليجية رئيسية لتجارة الترانزيت إلى اليمن وتشهد إقبالًا من المستثمرين وخاصةً رجال الأعمال اليمنيين

حجم الاستثمارات

وأضاف: «إن المنطقة تمكنت من استقطاب استثمارات في النصف الأول من العام الجاري بقيمة تجاوزت 5 ملايين ريال عُماني، ليصل حجم الاستثمار الإجمالي بالمنطقة إلى 140 مليون ريال عُماني مع وجود 185 عقد إيجار في مختلف القطاعات؛ منها 102 مشروع في مرحلة التشغيل، موضحًا أن إدارة المنطقة تسعى إلى جذب استثمارات في القطاع الصناعي بهدف إيجاد استدامة للحركة الاستثمارية في المنطقة.

وأشار إلى أن ما يميز المنطقة عن باقي المناطق الحرة وجود ميناء بري معتمد تتم به جميع العمليات الخاصة بالموانئ، كالمناولة والتصدير والاستيراد؛ حيث تم خلال النصف الأول من عام 2024م استقبال البضائع في المنطقة بإجمالي أوزان بلغ أكثر من 100 ألف طن، مبينًا أن الحركة التجارية وانتقال البضائع عبر المنطقة الحرة بالمزيونة شهدت ارتفاعًا من 33 ألف طن في عام 2014م إلى 220 ألف طن بنهاية عام 2023م.

حوافز ومزايا

وأوضح المهندس أحمد الكاسبي أن المنطقة تتمتع بالعديد من الحوافز والمزايا الخاصة بالمناطق الحرة، تشمل إعفاء الأرباح من ضريبة الدخل مدة 30 عامًا، وعدم الحاجة لتقديم إقرارات الدخل، وتوفير وتداول وتحويل العملات الأجنبية بسهولة، والإعفاء من قانون الوكالات التجارية والرسوم الجمركية، والسماح باستيراد كافة البضائع المسموح بتداولها في سلطنة عُمان، وإمكانية تملك المستثمر 100% من رأسمال المشروع، وتخفيض نسبة التعمين إلى 20% بدلًا من 30%، واعتماد البيانات الجمركية اليمنية للبضائع الواردة منها، وإصدار شهادات المنشأ.

وأضاف أن المنطقة تمنح المصانع العاملة بها شهادة منشأ وطنية، وتسهل منح الإقامة والتأشيرات للمستثمرين غير العُمانيين، وتسمح بإنشاء مكتب تمثيلي داخل الإقليم الجمركي العُماني وتنوع السلع والمنتجات العُمانية واليمنية بأسعار مناسبة من خلال سوق واحد مشترك، إضافة إلى السماح للقوى العاملة اليمنية بالعمل في المنطقة دون الحاجة إلى تأشيرة عمل أو تأشيرة دخول إلى المنطقة.

وأكد أن المنطقة الحرة بالمزيونة استثمرت 5 ملايين ريال عُماني في تنفيذ مشروع البنية الأساسية؛ حيث تم الانتهاء مؤخرًا من تنفيذ عدد من المشروعات في المنطقة؛ أهمها مشروع البنية الأساسية، وتنفيذ جميع شبكات الطرق ومياه الصرف الصحي وقنوات تصريف مياه الأمطار، والانتهاء من مشروع السياج الأمني وفق أحدث المعايير الأمنية الخاصة في هذا المجال.

فرص استثمارية

وأكد المدير العام للمنطقة الحرة بالمزيونة أن العمل مستمر في طرح عدد من الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص المتمثلة في إنشاء وتشغيل وإدارة محطة تحلية مياه خاصة بالمنطقة لتوفير المياه بمواصفات وجودة عالية، وإنشاء وإدارة وتشغيل مخازن مبردة، وإدارة وتشغيل سكن للعاملين، موضحًا أنه تم تقسيم المخطط العام للمنطقة إلى عدة قطاعات؛ هي: قطاعات الأنشطة الصناعية، وقطاعات الخدمات العامة، والمخازن والمواقع التجارية والخدمية.

أحمد الكاسبي: ما يميز المنطقة عن باقي المناطق الحرة وجود ميناء بري تتم به جميع العمليات الخاصة بالموانئ كالمناولة والتصدير والاستيراد

خدمات المستثمرين

وأشار إلى أنه يتم تقديم جميع الخدمات اللازمة للمستثمرين عبر مركز «مسار» أو المحطة الواحدة، وتشمل خدمات وزارة الخارجية، ووزارة العمل، ووزارة التجارة والصناعة، وترويج الاستثمار، إضافة إلى خدمات غرفة تجارة وصناعة عُمان، وخدمات هيئة البيئة، ومكتب سند للخدمات، وخدمات استخراج تأشيرات الأيدي العاملة.

وقال إنه يتم أيضًا تقديم الخدمات للمستثمرين عبر نظام «إيداع» الإلكتروني لإدارة العمليات؛ حيث تم تنفيذ نحو 16 ألفًا و500 معاملة في النصف الأول من العام الجاري، مشيرًا إلى أن هذا النظام حاز المركز الثاني في جائزة أفضل الممارسات في القطاع اللوجستي التي نظمتها وزارة النقل والاتصالات وتقنية المعلومات، مؤكدًا وجود نظام إلكتروني للتحكم بالدخول والخروج يتم إدارته عبر إحدى شركات القطاع الخاص.

مبنى الخدمات

وأشار المهندس أحمد بن خميس الكاسبي المدير العام للمنطقة الحرة بالمزيونة إلى أنه في الفترة الماضية تم الانتهاء من إنشاء مبنى الخدمات بالمنطقة الذي بلغت تكلفته 3 ملايين ريال عُماني، مؤكدًا أن المبنى جاهز لاستقبال طلبات المستأجرين من الشركات الخدمية في قطاعات التخليص الجمركي والصرافة والمناولة والتجارة الحرة.

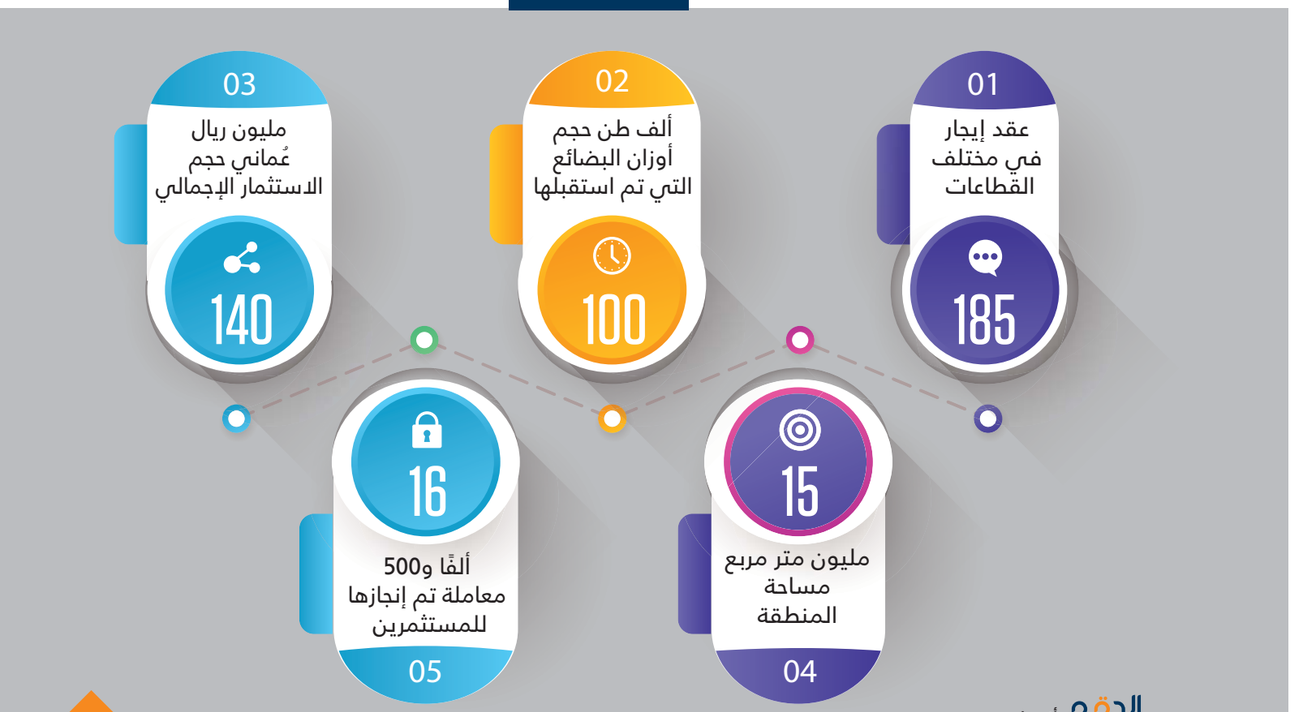

استعراض الصناعات والاستثمارات المقامة في المنطقة الحرة بصلالة

صلالة - الدقم :

نظَّمت المنطقة الحرة بصلالة معرضًا لاستعراض أبرز الصناعات والاستثمارات بالمنطقة تحت شعار «صنع في المنطقة الحُرة بصلالة»؛ وذلك في نسخته الثالثة بمشاركة 16 شركة عاملة في المنطقة الحرة.

وقال الدكتور علي بن محمد تبوك الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصلالة إن المنطقة نجحت في استقطاب 13 شركة جديدة خلال النصف الأول من عام 2024م، مبينًا أن 70% منها مشاريع صناعية لإنتاج عدة منتجات تشمل مشتقات اللبان، ومنتجات التعبئة والتنظيف، مثل الصابون وزيت اللبان، بجانب أجهزة تكييف الهواء، وشرائح قياس السكر في الدم، ومواد غذائية ومنتجات الألبان.

وأضاف أنَّ المعرض يهدف إلى زيادة الوعي المجتمعي بالشركات والمنتجات المصنعة في المنطقة الحرة بصلالة، مؤكدًا أهمية المنطقة باعتبارها محركاً رئيسياً للنهوض بالقطاع الصناعي وتعزيز الاقتصاد الوطني من خلال توفير بيئة محفزة للاستثمار والنمو.

وبيَّن أن النسخة الثالثة من المعرض تضمَّنت مشاركة الطلبة الجامعيين بمشاريعهم الابتكارية لتعزيز فرص التعاون والإبداع، من خلال ربطهم بالمستثمرين ومجتمع الأعمال، بما يسهم في تعزيز التعاون بين القطاعين الصناعي والأكاديمي وبين المجتمع المحلي، وتبادل الخبرات والمعرفة في سبيل دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

الجدير بالذكر أن حجم الاستثمار التراكمي في المنطقة الحرة بصلالة بلغ 4.7 مليار ريال عُماني، في حين وصل عدد الشركات والمصانع في مرحلة التشغيل 64 من أصل 145 شركة، وتُمثِّل الشركات في القطاع الصناعي نسبة 56% من إجمالي عدد هذه الشركات؛ ما يعكس قوة وتنوُّع الاستثمارات في المنطقة.

توقيع عقد استثماري لإقامة مشروع للمستحضرات الصيدلانية بمدينة سمائل الصناعية

سمائل - الدقم :

وقَّعت مدينة سمائل الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن» على عقد استثمار مع شركة سفراء الصحة العالمية، لتوطين مشروع في قطاع صنع المستحضرات الصيدلانية للاستخدام البشري. ويقام المشروع على قطعة أرض في القسم المخصص للاستثمارات الطبية من المدينة الصناعية، تتجاوز مساحتها الإجمالية 10 آلاف متر مربع، وبحجم استثمار يتجاوز 13 مليون ريال عُماني.

يُذكَر أن «مدائن» صممت مدينة سمائل الصناعية وفق أحدث المعايير الدولية؛ حيث تم تقسيمها إلى قطاعات صناعية مختلفة، كقطاع صناعة المواد الغذائية، وقطاع صناعة الحديد والألمنيوم والأثاث، وقطاع صناعة المواد البلاستيك والبتروكيماويات، وقطاع صناعة الرخام، وقطاع المخازن والمستودعات، وقطاع الخدمات المساندة، وقطاع صناعة مواد البناء. وتعمل «مدائن» بعد نجاح هذه التجربة على تعميمها في كل المدن الصناعية الجديدة التابعة له.

محمود بن سعيد العوفي

الاستثمارات.. مستقبل الاقتصاد

نمو الاستثمارات في سلطنة عُمان يُعَد مؤشرًا إيجابيًّا على التوجه الصحيح نحو تحقيق التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد، من خلال تعزيز البيئة الاستثمارية، وتطوير البنية الأساسية؛ حيث تتجه عُمان نحو مستقبل اقتصادي يتيح فرصًا استثمارية متعددة في مختلف القطاعات ضمن رؤيتها المستقبلية عمان 2040؛ حيث تعد المناطق الاقتصادية والحرة وسيلة اقتصادية لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، وقد بلغ عدد طلبات الاستثمار في العام الماضي 1472 طلبًا.

وقد أكدت التقارير السنوية لعام 2023 تمكُّن المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية من استقطاب استثمارات أجنبية؛ حيث بلغ حجم الاستثمار الملتزَم به المضاف في عام 2023 (3.5) مليار ريال عماني لجميع المناطق التي تشرف عليها الهيئة، كما استطاعت توطين عدد من المشروعات في أنشطة الصناعات المتنوعة بفضل الجهود المستمرة والسياسات الاقتصادية، التي تسهم من دون أدنى شك في تعزيز مكانة البلاد بصفتها وجهةً استثماريةً متميزةً في المنطقة والعالم.

وفي إطار هذه الجهود، تنتهج الحكومة سياسات اقتصادية مرنة في الاستجابة للمتغيرات المحلية والعالمية، وتسهيلات محفزة للاستثمار، بتنفيذ العديد من المبادرات التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتسهيل إجراءات الاستثمار. وشملت هذه المبادرات تطوير القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، وتقديم مزايا وحوافز مشجعة للمستثمرين، وتحسين البنية الأساسية مثل الطرق والموانئ والمطارات وغيرها، التي مكَّنتها من أن تستقطب عددًا من الاستثمارات المحلية والأجنبية.

كما عملت السلطنة على تعزيز التعاون مع الشركات العالمية والمؤسسات المالية الدولية؛ ما أسهم في زيادة الثقة بالاقتصاد العماني. وقد ساعدت الخطوات الجادة التي تم اتخاذها، والجهود التي تم رسمها على جذب استثمارات جديدة أجنبية ومحلية، والنهوض بالصناعة العمانية التي تلبي احتياجات السوق المحلي والعالمي. ومن ثم يؤدي هذا التكامل الاقتصادي بين الاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة والمستثمرين المحليين في المناطق الاقتصادية إلى تعزيز القيمة المضافة وتعزيز الصناعة الوطنية.

ومن النجاحات البارزة لعام 2023، تمكنت المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة من جذب عدد كبير من المشروعات في قطاعات متنوعة، مثل الصناعات الدوائية، والتصنيع، والطاقة المتجددة، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، وقد أدى ذلك إلى إيجاد فرص عمل جديدة وزيادة الناتج المحلي الإجمالي؛ ما سيعزز قدرة الاقتصاد العماني على تحقيق التنمية المستدامة بإذن الله، ومن ثم سيكون للمناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية دور محوري في تنويع مصادر الدخل ودعم الميزانية العامة للدولة.

وبالنظر إلى المستقبل، هناك سعي دؤوب من الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وجهاز الاستثمار العماني في تعزيز الاستراتيجيات لجذب المزيد من الاستثمارات للبلاد، بما يضمن استمرار ارتفاع معدلات النمو. ويشمل ذلك التركيز على الابتكار والتكنولوجيا، ودعم الشركات الناشئة، وتطوير القوى العاملة المحلية من خلال برامج التعليم والتدريب المتقدمة؛ وذلك لرسم المسار نحو نمو اقتصادي قوي.

ويبعث نمو الاستثمارات التفاؤل بمستقبل اقتصادي للبلاد، ويؤكد التزام حكومتنا في مواصلة تحقيق رؤيتها نحو اقتصاد متنوع ومستدام ضمن إطار رؤية عُمان 2040 سيكون قادرًا على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص المتاحة في الاقتصاد العالمي، لفتح آفاق واسعة للنمو الاقتصادي.

الحكومة تنتهج سياسات اقتصادية مرنة وتسهيلات محفزة للاستثمار بتنفيذ العديد من المبادرات التي تهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وتسهيل إجراءات الاستثمار

128.9 مليون ريال عماني حجم استثمار القطاع الخاص في المنطقة الحرة بصحار

صحـــار - الدقم :

تحرص الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، على تعزيز بيئة الأعـمـال والاسـتـثـمـار فـي مـيـنـاء صحار والمنطقة الحرة بها، وما زالت تستقطب العديد من المشاريع الكبيرة في البنية الأساسية؛ حيث تقوم مؤسسات القطاع الخاص بعدد من المشاريع الجاري تنفيذها في المنطقة.

بيئة الأعمال والاستثمار في المنطقة

وبيَّن التقرير أن اسـتـثـمـارات القطاع الخاص في المنطقة الحرة بصحار قد بلغت (128 مليونًا و889 ألفًا و620) ريالًا عمانيًّا، وبلغ حجم الاستثمار في القطاع الصناعي إجمالي (128 مليونًا و709 آلاف و620) ريـالًا عمانيًّا، ووُقِّـعـت فـي القطاع (9) اتفاقيات، وبلغ حجم الاستثمار في قطاع المخازن/اللوجستيات إجمالي (180.000) ريال عماني، ووُقِّعت في القطاع اتفاقية واحـدة؛ وذلـك وفـق مـا أظـهـرتـه بيانات الاستثمار الـصـادرة عـن شركة المنطقة الحرة بصحار، الملتزم به من قِبل القطاع الخاص بالمنطقة حتى نهاية شهر ديسمبر 2023.

كما بلغت نسبة الإنـجـاز (40%) في مشروع أجهزة التفتيش الجمركية بالمنطقة الحرة بصحار؛ وذلك لغاية منتصف 2023.

قيمة الواردات والصادرات في ميناء صحار

وأوضح التقرير السنوي للهيئة أنه بلغت قيمة الواردات في ميناء صحار إجمالي (6 مليارات و926 مليونًا و324 ألفًا و791) ريـالًا عمانيًّا، وبلغت قيمة الـصـادرات (4 مليارات و76 مليونًا و598 ألفًا و802) ريال عماني، وبلغت قيمة إعادة التصدير (98 مليونًا و199 ألفًا و563) ريالًا عمانيًّا.

وأشـار التقرير إلـى أن المنطقة الحرة بصحار تعاملت مع (768) طلبًا استثماريًّا لعام 2023؛ حيث توزَّعت كالآتي: إصدار (344) ترخيصًا صناعيًّا، و(50) ترخيص مخازن/ترخيصًا لوجستيًّا، و(252) ترخيصًا خدميًّا، و(122) ترخيصًا تجاريًّا.

نسبة الإنجاز في المشاريع الجاري تنفيذها

وأكد التقرير في بياناته أن المنطقة الحرة بصحار نفَّذت عددًا من المواقف التنفيذية لمشاريع القطاع الخاص الجاري تنفيذها؛ وذلك في مختلف المجالات الاقتصادية والتجارية حتى نهاية يونيو لعام 2023م، فبلغت نسبة الإنجاز في مشروع صحار للحديد الصلب (70%).

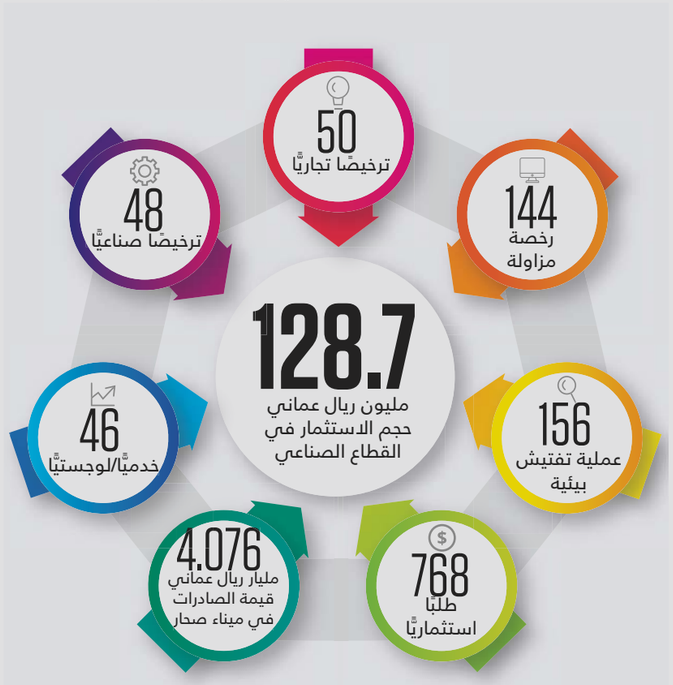

16.3 مليار ريال حجم التبادل التجاري بين سلطنة عمان ودول العالم

9.68 مليار ريال عماني حجم الصادرات خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري

مسقـط - الدقم :

ارتفع حجم التبادل التجاري بين سلطنة عمان ودول العالم إلى 16.3 مليار ريال عـمـاني بنهاية مـايـو الـمـاضـي، وحقَّق الميزان التجاري فائضًا بنحو 2.98 مليار ريال عماني، بعد أن بلغ حجم الصادرات خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري 9.68 مليار ريال عماني، وتشمل أنشطة إعـادة التصدير، في حين وصل حجم الواردات إلى 6.7 مليار ريال عماني، وفق ما أشارت إليه الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات.

وارتـفـعـت قيمة الـصـادرات السلعية لسلطنة عـمـان بنهاية مـايـو الماضي بنسبة 5% مقارنةً بالفترة المماثلة من عـام 2023، الـتـي سجَّلت وقتها 9.22 مليار ريـال عـمـانـي، كما صعـدت قيمة الـواردات السلعية لسلطنة عمان بنسبة 7.4% بنهاية مايو 2024م مقارنةً بالفترة المماثلة من عام 2023، التي بلغت 6.2 مليار ريال عماني.

وارتفعت قيمة صادرات سلطنة عمان من النفط والغاز إلى 5.9 مليار ريال عماني، بنسبة 1.8% عن نهاية مايو 2023م، التي بلغت 5.8 مليار ريـال عماني. ومن حيث صادرات النفط والغاز بنهاية مايو 2024م، بلغت قيمة صـادرات سلطنة عمان من النفط الخام 4.2 مليار ريال عماني، مسجلةً نموًّا بنسبة 7.6% عن الفترة المماثلة من العام السابق، وانخفضت قيمة صادرات النفط المصفى إلـى 579 مليون ريال عماني بنسبة 8.7%، كما تراجعت قيمة صادرات سلطنة عمان من الغاز الطبيعي المـسـال إلـى 1.06 مليار ريـال عماني بنسبة 12%، مقارنةً بنهاية مايو 2023م، التي بلغت وقتها 1.2 مليار ريال عماني.

وكشفت الإحصائيات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات عن ارتفاع قيمة الـصـادرات السلعية غير النفطية بنسبة 11.2% بنهاية مايو 2024م، لتبلغ 3.04 مليار ريـال عماني، مقارنةً بنهاية مايو 2023م؛ حين سجلت 2.7 مليار ريال عماني.

مجموعة أسـياد تنفـذ أول استحـواذ دولـي في قطاع الخدمات اللوجستية وحلول الشحن

مسقـط - الدقم :

اسـتـحـوذت مـجـمـوعـة أسـيـاد على شركة «سكاي بريدج لحلول الشحن» لتتوسَّع بعملياتها التشغيلية في أكبر اقتصادات العالم، مثل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والصين، والهند، والولايات المتحدة.

وستستفيد المجموعة من شبكة حلول الشحن العالمية لشركة «سكاي بريدج» التي تغطي 90 موقعًا جغرافيًّا. ويُعَد هذا الاستحواذ الأول من نوعه في قطاع الأنشطة اللوجستية الرئيسة للمجموعة على الصعيد الدولي، ومن شأنه أن يُعـزِّز تـنـوُّع محفظة أصول المجموعة ونموذج الحلول اللوجستية المتكاملة لأسياد الرائد على مستوى المنطقة.

كـمـا سـيـؤدي هـذا الاسـتـحـواذ إلى ترسيخ حضور المجموعة في أسواق تجارية جديدة بالشرق الأوسط وإفريقيا وآسـيـا وأوروبـا وأمـريـكـا الشمالية، وسـتـعـمـل الـمـجـمـوعـة عـلـى تعظيم تنافسيتها ورفع حصتها في السوق الـعـالـمـيـة مـن خلال تـعـزيـز قـدراتـهـا المتكاملة في توفير خدمات لوجستية شـامـلـة ومـتـنـوعـة تـلـبـي متطلبات العملاء في قطاعات التخزين، وحلول سلاسـل الإمـــداد، وخـطـوط الشحن البحري، وأنشطة الموانئ.

وتـهـدف «أسـيـاد» مـن خلال هـذه الخطوة إلى توسيع قاعدة عملائها، وربـط سلطنة عُمان وموانئها بطرق الـتـجـارة الـعـالـمـيـة، وتـسـهـيـل حركة الـبـضـائـع وتـمـكـيـن الـقـطـاع الـخـاص والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر ربطها بالأسواق الدولية ومن ثم تعزيز الاقتصاد الوطني وتحريك عجلة التنمية المستدامة.

وستفتح أسـيـاد عبر شبكة مكاتب مندوبي سـكـاي بـريـدج حـول العالم، أمام الشركات في سلطنة عُمان ودول مجلس التعاون، طرقًا تجارية عالمية جـديـدة، وسـتُـعـزِّز الـربـط الـتـجـاري بين المنطقة وأبرز الوجهات التجارية وبلدان المنشأ، كالهند والصين شرقًا، وأوروبا والولايات المتحدة غربًا.

ويأتي هذا التوجُّه نحو تعزيز الحضور فـي الأســـواق الـعـالـمـيـة فـي إطـار متابعة المجموعة لنهجها التوسعي الاسـتـبـاقـي الـذي يُـركِّـز عـلـى تعزيز الاستدامة المالية وزيـادة التنافسية العالمية.

قرار وزاري بتخويل صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي «المناطق الاقتصادية الخاصة»

مسقط - الدقم :

أصدر معالي الدكتور عبد الله السعيدي وزير العدل والشؤون القانونية، بتخويل صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، في حدود المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم – كلٌّ في نطاق اختصاصه - صفة الضبطية القضائية في تطبيق أحكام قوانين حماية البيئة ومكافحة التلوث وحماية مصادر مياه الشرب من التلوث والمحميات الطبيعية وصون الأحياء الفطرية ونظام تداول واستخدام الكيميائيات المشار إليها، واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذًا لأحكامها، وفي تطبيق أحكام قوانين السجل التجاري والعمل والسياحة وسلامة الغذاء، واللوائح والقرارات الصادرة تنفيذًا لأحكامها.

برنامج مصفاة الدقم الصيفي للقيادة لتمكين القوى العاملة المستقبلية

الدقم - الدقم :

أطلقت شركة مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية، النسخة الخامسة من برنامج مصفاة الدقم الصيفي للقيادة في المملكة المتحدة، ويهدف إلى تمكين القوى العاملة المستقبلية في سلطنة عُمان من خلال تطوير مهارات الطلبة وتعزيز مَلَكة القيادة لديهم.

ويشارك في البرنامج هذا العام 22 من الطلبة المجيدين من محافظة الوسطى والمناطق المحيطة.

ويأتي البرنامج المُقدَّم من مصفاة الدقم بالشراكة مع وزارة التربية والتعليم، وبالتعاون مع جامعة أكسفورد العريقة وتكاتف عمان، ويهدف إلى تمكين الشباب العماني الذي يُشكل مستقبل القوة العاملة في سلطنة عُمان من خلال تعزيز مهاراتهم وتوسيع مداركهم ومعارفهم وآفاقهم الثقافية وإعدادهم لتلبية متطلبات المستقبل.

وأوضح جاسم بن حسن العجمي نائب الرئيس لشؤون الشركة في مصفاة الدقم أن الشركة ملتزمة بإحداث تأثير إيجابي على حياة الشباب في المجتمع في الوسطى وسلطنة عمان عامةً؛ حيث يُعَد برنامج مصفاة الدقم الصيفي للقيادة من أكثر مبادرات الشركة نجاحًا، وأوسعها أثرًا حتى الآن؛ لكونه يوفر للطلبة الفرصة للارتقاء بمهاراتهم القيادية وتعزيز نموهم الشخصي وتوسيع مداركهم وزيادة ثقافتهم.

وأضاف: «إن النهج الشامل الذي تتبعه مصفاة الدقم، يضمن لهؤلاء الطلبة المجيدين استمرار تفوقهم الدراسي، بجانب تطوير المهارات الحياتية اللازمة للاعتماد على أنفسهم والاستقلال في المستقبل. يقدم برنامج مصفاة الدقم الصيفي للقيادة منهجًا شاملًا لمدة شهر، يتضمن دورات مكثفة في اللغة الإنجليزية، وتطوير مهارات القيادة وأنشطة الاندماج الثقافي، كما سيزور الطلبةُ عددًا من المعالم التاريخية والثقافية في المملكة المتحدة؛ ما يسهل فهمهم للثقافات الجديدة، ويعزز وعيهم العالمي. ولإعداد الطلبة لهذه التجربة الغنية، تم تنظيم برنامج تعريفي لمدة أسبوع في مسقط، تعرَّفوا من خلاله على الثقافة البريطانية، وقُدِّمت لهم إرشادات حول كيفية تحقيق أقصى استفادة من الدورات التي ستُقدَّم لهم في المملكة المتحدة».

من جانبه، أوضح داود بن سليمان الشبيبي رئيس قسم التعاون الدولي بوزارة التربية والتعليم، أن تنفيذ برنامج تطوير اللغة الإنجليزية بمدينة أوكسفورد بالمملكة المتحدة يُعَد استكمالًا للنسخ السابقة للبرنامج؛ وذلك بالتعاون مع شركة مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية كشركة ممولة للبرنامج، وبتنفيذ من شركة تكاتف عمان، مشيرًا إلى أن وزارة التربية والتعليم تختار الطلبة المرشحين من الصف العاشر من مختلف المحافظات التعليمية طبقًا لمعايير محددة، ومرورًا بإعلان القائمة النهائية للطلبة المقبولين للمشاركة في البرنامج، وكذلك مرافقة الطلبة خلال فترة تنفيذ البرنامج؛ للوقوف على جاهزية جميع الإجراءات اللازمة، والتأكد من انسيابية البرنامج، وانتهاءً بإعداد تحليل وتقرير مفصل عن نتائج البرنامج وأثره على الطلبة المشاركين.

5.4 مليون ريال عماني تكلفة إنشاء مصنع لإنتاج الصاروج العُماني بمدينة صحار الصناعية

صحـــار - الدقم :

وقَّعت مدينة صحار الصناعية على اتفاقية تعاون مع شركة «الشرق الأوسط لكلسنة الطين» لتأسيس مصنع متخصص في صناعة الصاروج العُماني بتكلفة إجمالية تصل إلى 5.4 مليون ريال عُماني، يُقام على مساحة أرض تُقدَّر بـ45 ألف متر مربع.

ويأتي هذا المصنع ضمن مشروع الابتكار في قطاع التعدين الذي تُشرف عليه وتُموِّله وزارة الطاقة والمعادن، ومن خلال قيام أكاديمية الابتكار الصناعي بإجراء التحاليل المختبرية ودراسات السوق والتجارب العملية للمنتج عبر ترميم القلاع والحصون والمعالم الأثرية التي أثبتت كفاءة المنتج وصلاحيته للإنتاج التجاري، بالتعاون مع وزارة التراث والسياحة.

وقَّع على الاتفاقية المهندس عبد الله بن أحمد المياسي مدير عام مدينة صحار الصناعية، والمهندس عبد العزيز بن سعيد المقبالي مدير المشاريع في شركة «الشرق الأوسط لكلسنة الطين».

من جهته، أكد المهندس يحيى بن أحمد الخروصي مدير المحتوى المحلي وتطوير الفرص الاستثمارية بأكاديمية الابتكار الصناعي، الدور المهم الذي يقوم هذا المنتج في تحقيق القيمة المضافة للموارد الطبيعية العُمانية، مشيرًا إلى أن البحث والتطوير والابتكار الصناعي في المواد الخام العُمانية، وتمكين الشركات العُمانية من تحويل الأفكار التي تم تطويرها في مرحلة البحث إلى منتجات وخدمات يمكن إنتاجها وتسويقها وتحسين كفاءتها وخفض التكاليف واستخدام التكنولوجيا الجديدة؛ كان له الأثر الكبير في تعزيز الابتكار والتطبيق لمنتج الصاروج العُماني الذي يُعد واحدًا من المنتجات الحيوية التي تُستخدَم في ترميم القلاع والحصون والمعالم الأثرية لاسيما أن سلطنة عُمان تتمتع بعددٍ كبير من هذه المعالم الأمر الذي يستدعي توفير المواد اللازمة محليًّا لترميمها.

وقال إن هذا المصنع سيعمل على تغطية الطلب المحلي ورفد الأسواق الدولية بهذا المنتج، في ظل التوجُّه العالمي للاهتمام بالمَعالِم الأثرية التي تُعَد موردًا اقتصاديًّا في الدول المتقدمة، مضيفًا أن الأكاديمية قامت بدور مهم في تطوير هذا المنتج من خلال الاطلاع على أفضل الممارسات العالمية للخروج بوصفة تُلائم أغراض الترميم والأعمال الإنشائية الأخرى.

من جانبه، أكد المهندس عبد العزيز بن سعيد المقبالي مدير المشاريع في شركة «الشرق الأوسط لكلسنة الطين» أهمية هذا التعاون للمنافسة في أسواق الطين والمواد الإنشائية على مستوى العالم، موضحًا أن المصنع يتضمَّن خطَّي إنتاج، وتبلغ الطاقة التصميمية الإجمالية للإنتاج نحو 250 ألف طن سنوي، وقد تمَّت مراعاة أحدث التقنيات من توفير استهلاك الطاقة وإدخال التحكم الآلي في عمليات الإنتاج.

اتفاقية تأجير أرض لإقامة مشروعَين للمواد الكيميائية بالمنطقة الحرة بصحار

صحـــار - الدقم :

أعلن ميناء صحار والمنطقة الحرة عن توقيع اتفاقية تأجير أرض مع شركة ماك صحار للصناعات الكيماوية (شركة منطقة حرة) لإقامة مشروعَين على مساحة 58 ألف متر مربع، بتكلفة استثمارية تبلغ 11 مليون دولار في المنطقة الحرة بصحار. ويتضمن المشروع الأول إقامة منشأة لإنتاج البوليمرات الهندسية، ومادة أصباغ البلاستيك (الماسترباتش) والمركبات واللدائن الحرارية. أما المشروع الثاني فيختص ببناء وحدة تعبئة اليوريا المتقدمة.

ويهدف المشروع الأول إلى إنتاج اللدائن الحرارية المرنة والمركبات الكيميائية؛ وذلك من السوق المحلية عن طريق توريدها من مجمع لدائن للصناعات البلاستيكية التابع لمجموعة أوكيو ومن السوق الإقليمية والأوروبية، وإعادة تصديرها إلى الأسواق المحلية والدولية في أمريكا الشمالية وأوروبا وإفريقيا وآسيا، بطاقة إنتاجية سنوية تبلغ 25 ألف طن. أما المشروع الثاني فيتضمَّن إنشاء وحدة تعبئة اليوريا المتقدمة؛ حيث ستقوم هذه المنشأة بإعادة تعبئة اليوريا السائبة في عبوات سعتها 25 و50 و1000 كجم، باستخدام تقنية طلاء خاصة تحتوي على مثبطات تعمل على تحسين أداء اليوريا وزيادة مدة صلاحيتها. وسيستخدم المشروع مواد خام مثل حبيبات اليوريا بمختلف أحجامها، وفوسفات أحادي الأمونيوم، وفوسفات ثنائي الأمونيوم، وثلاثي أميد الثيوفوسفوريك التي سيتم جلبها من السوق المحلية والإقليمية. وستستهدف المنتجات النهائية الأسواق العالمية مثل أوروبا وإفريقيا.

صندوق بنك مسقط للسيولة النقدية يسجل أداءً قويًا بنهاية الربع الثاني من 2024

مسقـط - الدقم:

سجّـل صـنـدوق بـنـك مسقط للسيولة النقدية، وهو الأول من نوعه في السلطنة، أداءً قويًا حيث تجاوزت الأصول تحت الإدارة 155 مليون ريال عُماني كما جاء في 2 يوليو 2024م محققًا نموًا بنسبة 170% خلال 2024م وبهذا يواصل الصندوق الحفاظ على مكانته كأكبر صـنـدوق اسـتـثـماري مشترك ذي نهاية مفتوحة في السلطنة.

وحـقـق الـصـنـدوق بنهاية الربع الثاني من 2024م أداءً قويًا حيث بلغ صافي العوائد السنوية نسبة 5.35%، ويمثل هـذا النمو فـي الأصـول تحت الإدارة إشـادة بالثقة المستمرة للمستثمرين، ويـواصـل الصندوق تحقيق عـوائـد تفوق عوائد النظائر البديلة التي توفّر خيارًا استثماريًا منخفض المخاطر نسبيًا على المدى القصير إلى المتوسّط.

ويمكن للمستثمرين مـن الأفـراد والشركات الاستثمار في الصندوق بمبلغ 500 ريال عمانيّ كحدّ أدنـى، دون تحـمّـل رسـوم الاسـتـثـمار أو الاسترداد. ويوفّر الصندوق سيولة نقديّة يوميّة كما يمكن للمستثمرين اسـترداد وحداتهم بكل سرعة وسهولة والوصول إليها عندما يحتاجونها، يمكن للمستثمرين استرداد وحداتهم الاستثماريّة جزئيًا أو كليًا مع جميع العوائد التي تمّ تحقيقها، حيث سيتم إيداع المبلغ المستثمر في حساباتهم البنكيّة خلال يومين عمل بدءًا من اليوم الذي تمّ فيه تسليم استمارة طلب استرداد الوحدات.

ويستثمر الصندوق بصفة رئيسيّة في الودائع والأدوات الماليّة ذات الدخل الثابت والتابعة للمؤسّسات الماليّة الرائدة بالسلطنة وفي دول مجلس التعاون الخليجي، ويستثمر الصندوق بشـكـل أسـاسـي بـالـريـال الـعـمـانـي والـدولار الأمريكي.

ويمكن للمستثمرين زيارة الموقع الإلكتروني لبنك مسقط أو موقع بورصة مسقط للاطّلاع على صافي قيمة الأصول للوحدات الاستثماريّة بالصندوق بصفة يومية حتى يتسنّى لهم متابعة قيمة استثماراتهم بشكل منتظم. هذا بالإضافة إلى أن جميع المستثمرين يحصلون على نشرة شهرية تتضمن تفاصيل أداء الصندوق.

يمكن للمستثمرين من الأفراد والشركات الاستثمار في الصندوق بمبلغ 500 ريال عماني كحد أدنى

يواصل الصندوق الحفاظ على مكانته كأكبر صندوق استثماري مشترك ذي نهاية مفتوحة في السلطنة

يوفر بنك مسقط فرصة الاستثمار في وحدات الـصـنـدوق إلـكـتـرونـيًا مـن خلال مـنـصّـات بنك مسقط عبر الإنترنت والهاتف النقّال، كما يمكن للمستثمرين أيضًا تحميل استمارة تقديم طلب الاستثمار والاسترداد من الموقع الإلكتروني للبنك (www.bankmuscat.com).

هذا ويوفّر الصندوق للشركات المستثمرة خدمة إضافيّة ممثّلة في خدمة خصم مبالغ نقدية من حسابات المستثمرين وإيـداع المبالغ على هذه الحسابات. وتتيح هذه الخدمة للمستثمرين فرصة الاسـتـثـمار فـي وحـدات الـصـنـدوق واسـتـردادها بطريقة سلسة من خلال إرسال متطلّبات تقديم طلب الاستثمار أو الاسـتـرداد إلـى فريق العمل المختصّ عبر البريد الإلكترونيّ.

ويمتلك فريق إدارة الأصول من بنك مسقط سجلّ أداء حافل بإنجازات الدائرة في نجاح تنفيذ العمليّات الاستثماريّة المختلفة لمدة 30 سنة. وتمثّل دائرة إدارة الأصول اليوم أكبر مدير أصول في السلطنة وإحـدى أكبر المـدراء الرائدين في منطقة الخليج العربي، بأصول تحت الإدارة قيمتها 3 مليار دولار أمريكي. كما توفّر للمستثمرين حلولاً استثماريّة عبر فئات أصول مختلفة بما فيها الأسهم، والدخل الثابت، والأصول العقاريّة، والأسهم الخاصّة.

يوضّح الجدول أدناه العائد الصافي للصنـدوق خـلال فتـرات مختلفـة

الفترة	العائد الصافي (السنوي)
شهر	% 5.35
3 أشهر	% 5.30
6 أشهر	% 5.25
سنـة	% 5.13

*كما في 30 يونيو 2024م

155 مليون ريـال عماني قيمة الأصول تحت الإدارة

%170 نسبة النمو خلال العام 2024م

%5.35 نسبة نمو صافي العوائد السنوية بنهاية الربع الثاني من العام 2024م

1.7% ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عُمان

مسقـط - الدقم:

سجّل الناتجُ المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسلطنة عُمان بنهاية الربع الأول من عام 2024م ارتفاعًا بنسبة 1.7% ليصل «بسعر السوق» إلى 9 مليارات و537 مليون ريال عُماني، مقارنةً بالفترة المناظرة من عام 2023م البالغة 9 مليارات و373 مليونًا و900 ألف ريال عُماني.

وأشارت البيانات الأولية الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات إلى أن أنشطة النفط الخام سجلت مليارَين و554 مليونًا و900 ألف ريال عُماني، منخفضةً بنسبة 3.3%، فيما ارتفعت أنشطة الغاز الطبيعي بـ3%، مسجلةً 437 مليونًا و100 ألف ريال عُماني.

وأوضحت البيانات أن الأنشطة غير النفطية ارتفعت بنسبة 4.5%، مسجلةً بنهاية الربع الأول من عام 2024م ما قيمته 6 مليارات و803 ملايين و300 ألف ريال عُماني مقارنةً بـ6 مليارات و511 مليونًا و700 ألف ريال عُماني في نهاية الربع المماثل من عام 2023م.

أما الأنشطة الصناعية فقد سجلت بنهاية الربع الأول من العام الجاري مليارًا و988 مليونًا و100 ألف ريال عُماني مقارنةً بمليار و881 مليونًا و700 ألف ريال عُماني بنهاية الربع الأول من عام 2023م، فيما سجلت أنشطة الزراعة والحراجة وصيد الأسماك 219 مليون ريـال عُماني، وبلغت قيمة الأنشطة الخدمية 4 مليارات و596 مليونًا و200 ألف ريال عُماني.

9.5 مليار ريال عماني الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

4.1 مليون ريال عماني قيمة أنشطة الغاز الطبيعي

4.5 نسبة ارتفاع الأنشطة غير النفطية

1.9 مليار ريال عماني قيمة الأنشطة الصناعية

أكثر من 5 مليارات ريال عُماني حجم الإيرادات العامة للدولة بنهاية مايو 2024

مسقـط - الدقم:

سجّلت الإيـرادات العامة للدولة حتى نهاية مايو 2024م نحو 5 مليارات و75 مليون ريـال عُماني، منخفضةً بنسبة 7% مقارنةً بالفترة المناظرة من عام 2023م والبالغة 5 مليارات و463 مليون ريال عُماني. ويُعزى ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض الإيـرادات النفطية وغير النفطية بوجه عام.

وأشارت نشرة الأداء المالي الصادرة عن وزارة المالية إلى انخفاض صافي إيرادات النفط حتى نهاية مايو الماضي بنسبة 2%، مسجلةً مليارين و740 مليون ريـال عُماني مقارنةً بتحصيل مـلـيـارَيـن و810 ملايـيـن ريـال عُماني حتى نهاية مايو 2023م. وبلغ متوسط سعر النفط المحقق 82 دولارًا أمريكيًّا للبرميل، فيما بلغ متوسط كمية إنتاج النفط مليونًا و6 آلاف برميل يوميًّا.

وبيّنت النشرة أن صافي إيرادات الغاز انخفض بنهاية مايو الماضي بنسبة 24% ليبلغ 763 مليون ريـال عُماني مقارنةً بمليار و3 ملايين ريال عُماني في الفترة ذاتها من عام 2023م. ويُعزى ذلك إلى تغير منهجية تحصيل إيرادات الغاز.

فـي حين سجّلت الإيـرادات الجارية المُحصّلة حتى نهاية مـايـو 2024م، انخفاضًا بمقدار 82 مليون ريال عُماني؛ إذ بلغت مليارًا و562 مليون ريال عُماني فـي مقابل الـفـتـرة المماثلة مـن عام 2023م البالغة مليارًا و644 مليون ريال عُماني.

وبلغ الإنفاق العام حتى نهاية مايو 2024م، نحو 4 مليارات و724 مليون ريـال عُـمـانـي، منخفضًا بـمـقـدار 158 مليون ريـال عُـمـانـي؛ أي بنسبة 3% مقارنةً بـالإنـفـاق الفعلي فـي الفترة المـنـاظـرة مـن عـام 2023م البالغة 4 مليارات و882 مليون ريال عُماني.

وبلغت المصروفات الجارية للوزارات المدنية 3 مليارات و340 مليون ريال عُـمـانـي، منخفضةً بـ25 مليون ريـال عُماني مقارنةً بـ3 مليارات و365 مليون ريال عُماني حتى مايو 2023م.

فيما بلغت المـصـروفـات الإنمائية للوزارات والوحدات المدنية بنهاية مايو الماضي 430 مليون ريال عُماني، بنسبة صرف بلغت 48% من إجمالي السيولة الإنـمـائـيـة المـخـصـصـة لـعـام 2024م والبالغة 900 مليون ريال عُماني.

كما بلغت جملة المساهمات والنفقات الأخرى 754 مليون ريال عُماني، مرتفعةً بنسبة 11% مـقـارنـة بتسجيل 678 مليون ريال عُماني في الفترة المماثلة من عام 2023م.

وقـد بـلـغ دعـم مـنـظـومـة الـحـمـايـة الاجتماعية والمنتجات النفطية وقطاع النقل حتى نهاية مايو 2024م، نحو 233 مليون ريال عُماني و137 مليون ريال عُماني و30 مليون ريـال عُماني على التوالي، كما بلغ التحويل لبند مخصص لسداد الديون 166 مليون ريال عُماني.

41.9

مليون ريال عماني حجم الاستثمار بمدينة محاس الصناعية

خصـــب - الدقم Duqm Economy :

تجاوز حجم الاستثمار بمدينة محاس الصناعية، خلال النصف الأول من العام الجاري، 41.9 مليون ريال عماني بنسبة ارتفاع 2.05% عن الفترة المناظرة من العام السابق؛ حيث تم خلال النصف الأول من العام الجاري استقطاب وتوطين عدد من المشروعات في أنشطة الصناعات الكهربائية والمخازن واللوجستيات والخدمات الهندسية والفنية بتكلفة استثمارية تجاوزت 3 ملايين ريال عماني، كما يجري العمل حاليًّا على توطين عدد من المشروعات الأخرى؛ من أهمها مشروعات الصناعات السمكية والمخازن.

90% نسبة إنجاز الأعمال

وبلغت نسبة إنجاز أعمال التنفيذ والإنشاءات لمشروع إنشاء الطرق والبنى الأساسية بمدينة محاس الصناعية 90% بنهاية يونيو المنصرم، وتتوافق مع الجدول الزمني للمشروع؛ حيث تم الانتهاء من معظم الأعمال والإنشاءات الرئيسية للمشروع، وشبكات خطوط الخدمات الأساسية، كما تم إنجاز أعمال الجسر والطريق الرئيسي المؤدي إلى مدخل المدينة الصناعية، إضافةً إلى جاهزية جميع شبكات الطرق الرئيسية والفرعية، مع إنجاز وتركيب جميع أعمدة الإنارة التي تعمل بالطاقة الشمسية، وعددها 100 عمود، بجانب الانتهاء من أرصفة المشاة في المدينة. ويجري استكمال أعمال بوابة مدخل الطريق الرئيسي وغرف الحراسة ومواقف الزوار، إضافة إلى الانتهاء من جميع أعمال التهيئة والحماية للقناة الرئيسية، ومجاري تصريف الأودية وفق خطة العمل بطول 3 كيلومترات وعرض 20 مترًا من وبعمق 3 أمتار في بعض المواقع، إضافة إلى إنجاز جميع شبكات خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والاتصالات وتوصيلات الطوارئ، وربطها بجميع القطع والمخططات الاستثمارية بالمدينة الصناعية.

كما تم الانتهاء من إنشاء وتركيب خزان المياه الرئيسي بسعة 2000 متر مكعب وفق أحدث المواصفات، ويجري حاليًّا الانتهاء من المراحل النهائية لخزان الصرف الصحي الرئيسي بالمدينة الصناعية بسعة 1000 متر مكعب، بالإضافة إلى استكمال أعمال غرف التحكم في المدينة، وبعض الأعمال الإضافية الأخرى. ووفقًا للبرنامج الزمني لمشروع إنشاء الطرق والبنى الأساسية بمدينة محاس الصناعية، فإن

حققت نجاحًا في استقطاب وتوطين المشروعات والاستثمارات إضافة إلى توفير عدد من الوظائف بالمشروعات القائمة والجديدة

مبنى ادارة مدينة محاس الصناعية

من المخطط إنجاز المشروع بنهاية سبتمبر القادم، علمًا بأنه تم إنجاز معظم الأعمال الرئيسية للمشروع التي تم تنفيذها على مساحة مليون متر مربع لتغطية كافة مساحات المدينة الصناعية القابلة للتطوير والاستثمار، وتبلغ التكلفة الإجمالية للمشروع 5 ملايين ريال عماني.

ويهدف مشروع إنشاء الطرق والبنى الأساسية بمدينة محاس الصناعية إلى توفير بيئة استثمار وأعمال جاذبة ومحفزة للاستثمار بمقاييس ومواصفات عالمية ضمن رؤية مدائن 2040 المنبثقة من رؤية عمان 2040؛ وذلك من خلال إعداد المخطط الشامل للمدينة الصناعية، وتنفيذ أعمال الطرق والبنى الأساسية بمواصفات ومقاييس عالمية، إضافةً إلى توفير الخدمات والمرافق والتسهيلات الضرورية للمستثمرين، وتسهيل انسيابية الحركة المرورية، وتحسين المظهر العام للمدينة الصناعية.

أهم المشروعات

ومن أهم المشروعات المستهدف توطينها بمدينة محاس الصناعية مشروعات الصناعات الغذائية بأنواعها، ومنها صناعات المنتجات السمكية، ومشروعات تنقية وتعبئة مياه الشرب، وصناعة العصائر، وصناعة السفن والقوارب، إضافةً إلى صناعة منتجات الألياف الزجاجية والصناعات الطبية، وصناعات الأثاث والأقمشة، ومصانع إعادة التدوير، ومخازن الاستيراد والتصدير والبرادات والأنشطة التجارية وغيرها من المشروعات الأخرى.

تعزيز فرص الاستثمار

وتعمل المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"، ممثلةً في مدينة محاس الصناعية بولاية خصب، على تعزيز فرص الاستثمار وتوطين المشروعات ودعم الصناعات الوطنية، من خلال تخصيص الإعفاءات والحوافز الاستثمارية للمستثمرين ورجال الأعمال بالمحافظة، وتوفير البنية الأساسية المناسبة والمساحات الشاغرة والمهيأة للاستثمار لتوطين هذه الصناعات، إضافة إلى أن موقع المدينة الصناعية القريب من مركز المدينة ومنافذ الاستيراد والتصدير، يعد ميزة استثنائية لاستقطاب وديمومة نجاح هذه المشروعات. وقد حققت مدينة محاس الصناعية نجاحًا في استقطاب وتوطين المشروعات والاستثمارات، إضافةً إلى توفير عدد من الوظائف بالمشروعات القائمة والجديدة؛ حيث وصل إجمالي عدد المشروعات القائمة والمنتجة بمدينة محاس الصناعية بنهاية النصف الأول من العام الجاري 16 مشروعًا بتكلفة استثمارية إجمالية تجاوزت 41 مليونًا و927 ألف ريال عماني وبإجمالي مساحة مؤجرة 229 ألف متر مربع، كما بلغ إجمالي عدد الوظائف 270 موظفًا وموظفةً بنسبة تعمين بلغت 54% تقريبًا.

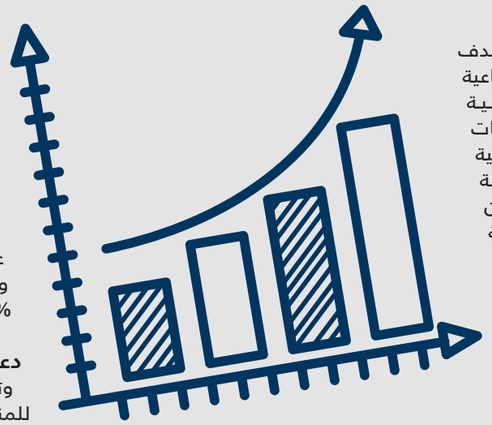

دعم وتنمية

وتولي المؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن» ممثلةً بمدينة محاس الصناعية، اهتمامًا كبيرًا بمجالات دعم رواد الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الصناعات الوطنية والمنتج العماني بمحافظة مسندم؛ وذلك بالتعاون جنبًا إلى جنب مع الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة؛ حيث تم إسناد جملة من الأعمال والمشروعات إلى شركات المقاولات والإنشاءات والتوريدات المختلفة بمحافظة مسندم بواسطة المقاول الرئيسي لمشروع إنشاء الطرق والبنى الأساسية بمدينة محاس الصناعية؛ حيث بلغ إجمالي قيمة هذه الأعمال أكثر من 1.3 مليون ريال عماني. إضافة إلى ذلك بادرت مدينة محاس الصناعية بطرح وإسناد 11 مناقصةً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة مسندم، تنوعت بين مجالات الخدمات الفنية والأعمال الكهربائية وأعمال الاستشارات والمقاولات والتوريد والشحن والصيانة العامة وحفر الآبار وغيرها.

إنشاء

10 مصانع نموذجية جاهزة في مدينة محاس الصناعية

خصب - الدقم Duqm :

قال مبارك بن سالم الغيلاني المكلف بأعمال مدير عام مدينة محاس الصناعية: «إن المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن) بدأت فور صدور التوجيهات السامية لحضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق – حفظه الله ورعاه – وذلك خلال زيارته الميمونة إلى محافظة مسندم، بإنشاء عدد (10) مصانع نموذجية جاهزة في مدينة محاس الصناعية بولاية خصب بمحافظة مسندم بمساحة (500) متر مربع، ومجهزة بالخدمات، ومكاتب إدارية ومساحات للتحميل والتفريغ ومواقف للسيارات ومساحات خضراء بوضعها محل التنفيذ».

وأضاف المكلف بأعمال مدير عام مدينة محاس الصناعية قوله: «إنه تم إعداد جميع مستندات وتفاصيل المشروع، وطرح مناقصة تعيين الاستشاري، كما تم الانتهاء في يونيو الماضي من إسناد وتعيين استشاري المشروع المكلف بمهام إعداد الدراسات والمخططات الاستشارية لهذه الوحدات الصناعية الجاهزة، ويجري العمل على استكمال بقية أعمال المشروع وفق الخطة».

وأوضح الغيلاني أن إنشاء الوحدات الصناعية الجاهزة بمدينة محاس الصناعية بولاية خصب بمحافظة مسندم، تأتي في إطار الاهتمام السامي لما من شأنه تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية ودعم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال

مبارك بن سالم الغيلاني

بالمحافظة، كما أشار الغيلاني إلى أن مشروع الوحدات الصناعية الجاهزة هي نتاج مبادرات وتعاون مثمر بين مدائن وهيئة تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويهدف إلى توفير مبادرات نوعية لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتطوير المنتجات الوطنية وتوفير الوظائف وضمان الالتزام بمعايير الأمن والسلامة العامة وتقليل الانبعاثات والحفاظ على البيئة واستخدام الطاقة المتجددة والبديلة.

وذكر الغيلاني أنه سيتم توفير المصانع الجاهزة بمساحة تشغيل تقارب 500 متر مربع؛ وذلك وفق تصميمات حديثة ومرنة من حيث الهيكل والنظام الإنشائي؛ من أجل ضمان ملاءمتها للصناعات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، ومشيرًا إلى أن الوحدات الصناعية تمتاز بوجود مساحات إنتاج مغطاة ومجهزة بالخدمات. ويشمل المشروع مساحات خارجية للمواقف، ومواقف للسيارات، ومساحات خضراء، ومكاتب إدارية، كما تتوافر مساحات للخدمات الخارجية، كالمواقف ومناطق التحميل والتنزيل.

حملة «مـر علينا»

تساهم في اكتشاف المعالم السياحية بالدقم

الـدقـم - :

تُـقـدِّم حملة «مـر علينا» فـي نسختها الثانية تخفيضات حصرية تصل إلى 35% على عدد الفنادق والمقاهي الكائنة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وتشهد المنطقة خلال فترة الخريف زيادة في الحركة السياحية وإقبالًا على المرافق الخدمية والمنشآت الفندقية والمطاعم والشواطئ.

وتركز الحملة الترويجية، التي يتزامن انطلاقها مع موسم الخريف، على تشجيع الـزوار الذاهبين إلـى محافظة ظفار أو القادمين منها على زيـارة الدقم، سواء الذين يعبرون برًّا أو عن طريق المطار؛ بهدف تشجيع السياحة الداخلية، واكتشاف المعالم السياحية التي تتمتع بها ولاية الدقم باعتبارها نقطة استراحة بين شمال عُمان وجنوبها، والاستمتاع بالطريق البحري والمعالم الطبيعية التي تزخر بها الدقم.

وتوفر حملة «مر علينا» – التي انطلقت في 18 يوليو الجاري وتستمر حتى بداية سبتمبر القادم – عـددًا مـن العـروض والتخفيضات فـي عـدد من المنشآت الفندقية والمقاهي والمطاعم المختلفة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

تركز الحملة التي يتزامن انطلاقها مع موسم الخريف على تشجيع الزوار على زيارة الدقم لاكتشاف المعالم السياحية التي تزخر بها

وتتضمَّن الحملة عددًا من الفعاليات والمسابقات والجوائز، منها مسابقة «أفضل صورة» التي تستهدف هواة التصوير لإبراز جماليات الدقم، كالطبيعة والتراث الأصيل والثقافة ونمط الحياة بالدقم. وستطلق الحملة منشورات ترويجية عبر وسائل الإعلام المختلفة، ليتعرف الزائر على أهداف الحملة وما تقدمه من فعاليات وتخفيضات.

ويـشـار إلـى أن حملة «مـر علينا» تـأتـي ضمن إطـار جهـود إدارة المنطقة الاقـتـصـادية الخاصة بالدقم لتعزيز التواصل والتعريف بمنطقة الدقم الاقتصادية والمعالم السياحية التي تزخر بها الدقم.

وقد شهد العام الجاري افتتاح 3 منشآت فندقية جديدة؛ ما رفع عدد الخيارات الفندقية في الدقم إلى 15 خيارًا؛ من بينها فنادق من فئة الـ«4 نجوم»، كما ارتـفـع عـدد الـغـرف الفندقية المتوافرة في المنطقة إلى أكثر من 2460 غرفة فندقية.

تُوفِّر حملة «مر علينا» عددًا من العروض والتخفيضات في عدد من المنشآت الفندقية والمقاهي والمطاعم المختلفة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

تتضمَّن الحملة عددًا من الفعاليات والمسابقات والجوائز منها مسابقة «أفضل صورة» التي تستهدف هواة التصوير لإبراز جماليات الدقم كالطبيعة والتراث الأصيل والثقافة ونمط الحياة بالدقم

الدقم تُعزز حضورها على خارطة السياحة الصيفيّة

الـدقـم - الدقم Duqm :

عـززت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم حضورها على خارطة السياحة الصيفية في سلطنة عُمان من خلال افتتاح منشآت فندقية جديدة وارتفاع الاستثمارات السياحية في القطاع من قبل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

وشهد العام الجاري افتتاح 3 منشآت فندقية جديدة مما رفع عدد الخيارات الفندقية في الدقم إلى 15 خيارا من بينها فنادق من فئة الـ 4، كما ارتفع عدد الغرف الفندقية المتوفرة في المنطقة إلى أكثر من 2460 غرفة فندقية.

وقال المهندس أحمد بن علي عكعاك المكلف بتسيير أعمال الرئيس التنفيذي للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إن المنطقة تتميز بوقوعها في منتصف الطريق بين مسقط وصلالة مما يجعلها محطة مهمة للمتجهين إلى صلالة أو القادمين منها لقضاء فترة استراحة في أحد الفنادق أو المنتجعات أو الشقق الفندقية المتوفرة بالدقم والتي تلبي تطلعات السياح والعائلات.

وأضاف: شهد العام الجاري افتتاح 3 منشآت فندقية جديدة هي فندق الدقم اكسبرس، وفندق المدينة اكسبرس الدقم، وفندق رويال بلازا الدقم بالإضافة إلى افتتاح فندق جراند أوركيد للشقق الفندقية وفندق الدقم بلازا العام الماضي، موضحا أن هذه الفنادق تعد إضافة جديدة للقطاع الفندقي بالدقم.

وأشار إلى أن القطاع الفندقي بالدقم يوفر خيارات عديدة للقادمين إلى المنطقة سواء في مجال الفنادق من فئة الـ 4 نجوم مثل فندق كراون بلازا الدقم ومنتجع بارك إن الدقم اللذين يقعان على شاطئ الدقم، أو في الخيارات الفندقية الأخرى من فئة الـ 3 نجوم مثل فندق المدينة وفندق أسيان، كما تضم المنشآت الفندقية في الدقم مجموعة من الشقق الفندقية مثل فندق أوشن للشقق الفندقية وفندق رويال لاند للأجنحة الفاخرة، وديسكفري للشقق الفندقية، ودار الجوهرة، ودار الضيافة، والدقم للأجنحة الفندقية، بالإضافة إلى بيوت الشباب والمخيمات التراثية مثل عزبة المها ومخيم الدقم.

وتتميز الدقم بطقس معتدل طوال العام بما في ذلك فترة الصيف حيث تتراوح معدلات درجة الحرارة بين 25 و32 درجة مئوية، الأمر الذي يؤهلها لتكون مقصدا سياحيا رئيسيا على خارطة السياحية الصيفية الداخلية، كما تتميز الدقم بإطلالتها على بحر العرب المفتوح على المحيط الهندي، وبمجموعة من الشواطئ الرملية

التي تشجع السياح على ممارسة الرياضة الشاطئية، بالإضافة إلى مجموعة من المزارات السياحية مثل حديقة الصخور التي تقع بوسط ولاية الدقم، ومحمية المها الطبيعية التي تبعد أقل من ساعتين عن ولاية الدقم، وتقوم المكاتب السياحية بتنظيم الرحلات إلى هذه المواقع، بالإضافة إلى تنظيم مجموعة من الأنشطة السياحية وفق تطلعات ورغبات السياح.

وقال المهندس أحمد بن علي عكعاك إن ارتفاع الاستثمار السياحي وتعزيز مرافق البنية الأساسية في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم أسهم في زيادة الإقبال السياحي عليها، خاصة مع وجود رحلات مباشرة من مطار مسقط الدولي إلى مطار الدقم طوال أيام الأسبوع.

وأوضح أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تنفذ حاليا مشروعات خدمية لتعزيز الجوانب السياحية، مثل الطرق الرئيسية والفرعية وخدمات الكهرباء والمياه وقنوات تصريف المياه، كما أن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بصدد تنفيذ طريق ساحلي يخدم المنطقة السياحية مرورا إلى ميناء الصيد البحري متعدد الأغراض إضافة إلى إعادة تخطيط المنطقة السياحية بما يتناسب مع نمط التخطيط العمراني الحديث.

عناصر الجذب السياحي بالدقم

- فنادق من فئة ٤ نجوم
- أكثر من ٢٤٦٠ غرفة فندقية
- شواطئ متنوعة
- شبكة واسعة من الطرق المزدوجة والمفردة
- ١٥ خيارا من الفنادق والشقق الفندقية
- مطار دولي
- درجات حرارة معتدلة
- معالم جيولوجية وسياحية جذابة

سوق «سلال» المركزي بمدينة خزائن الاقتصادية يعزز قطاع تجارة الجملة في سلطنة عمان

بـركـــاء - الدقم :

يعزز السوق المركزي للخضراوات والفواكه (سلال) قطاع تجارة الجملة في السلطنة؛ حيث بدأ تشغيله الفعلي في مدينة خزائن الاقتصادية بولاية بركاء بمحافظة جنوب الباطنة، ضمن أكبر المشروعات الوطنية التي نجحت «خزائن» في استقطابها في مجال قطاع الأمن الغذائي، ويعَد باكورة مدينة الغذاء فيها، كما يوفر السوق فرصًا تجاريةً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد فرص عمل للكوادر الوطنية.

وأكدت مدينة خزائن الاقتصادية أن السوق منصة وطنية ودولية لتسويق وتصدير واستيراد وإعادة تصدير الخضراوات والفواكه، ومنفذ تسويقي للمنتج المحلي الزراعي للشركات الزراعية المنتجة والمزارعين المحليين.

ومن جانبه، أكد المهندس سالم بن سليمان الذهلي الرئيس التنفيذي لمدينة خزائن الاقتصادية في وقت سابق، أن سوق سلال مشروع وطني يُعزِّز مكانة سلطنة عُمان في قطاع تسويق وإنتاج الخضراوات والفواكه، ويُقدِّم فرصًا استثمارية للقيمة المحلية المضافة.

مدينة خزائن الاقتصادية.. السوق منصة وطنية ودولية لتسويق وتصدير واستيراد وإعادة تصدير الخضراوات والفواكه

يتميَّز بمرافق حديثة تشمل مخازن تبريد متطورة ومناطق مخصصة للتفتيش

مرافق حديثة وخدمات متكاملة

السوق «سلال» جاء مكملًا للسوق المركزي الحالي للخضراوات والفواكه بالموالح؛ حيث سيركز سوق الموالح على قطاع البيع بالتجزئة للخضراوات والفواكه، بينما تنتقل عمليات البيع بالجملة إلى «سلال». ويأتي هذا التغيير بعد ما يقارب 30 عامًا من الاعتماد الكامل على سوق الموالح في توفير احتياجات السلطنة من الخضراوات والفواكه، وحلًّا للتحديات المتزايدة إثر ارتفاع الكثافة السكانية، وازدياد الحاجة إلى مساحات أكبر من المخازن المبردة، واستخدام التكنولوجيا في العمليات اللوجستية.

وقد زُوِّد السوق المركزي «سلال» بالمواصفات اللازمة لتجاوز هذه التحديات، بمساحة تمثل أضعاف المساحة الحالية لسوق الموالح، وتم تزويده بأحدث تكنولوجيات الفحص الغذائي والتفتيش الجمركي؛ ما يضمن سلامة وجودة المنتجات الواردة، وسيُسهم في تعزيز سلاسل التبريد والتموين، ويُقلِّل من إجمالي الفاقد الزراعي والمنتجات الزراعية، ويضمن جودة وسلامة المنتجات، ويُحسِّن معاملات ما بعد الحصاد؛ حيث تم تخصيص أماكن لبيع المنتجات المحلية وتسويقها، ومكاتب إدارية لتجار الجملة.

كفاءة وسرعة في الإجراءات

من أبرز ما يميز سوق «سلال» هو السرعة والكفاءة في إنهاء الإجراءات الجمركية والحجر الزراعي؛ حيث يمكن للمرافق المتطورة التعامل مع 10 شاحنات بشكل مُتوازٍ في وقت واحد، وإنهاء كافة الإجراءات وفقًا لمعايير الأداء المعتمدة من قِبَل الجهات المختصة؛ ما يساهم في تسريع وصول البضائع إلى الأسواق المحلية.

دعم للتجارة المحلية والدولية

سوق سلال منفذ دولي لاستقبال الشحنات من الدول الأخرى، ويُسهم في تعزيز التجارة المحلية والدولية. ويتيح تفعيل الكود الجمركي الدولي (OMSCM) للسوق إمكانية استيراد البضائع من بلدان المنشأ مباشرةً؛ ما يسهم في تقليل التكاليف ويضمن توفير المنتجات الطازجة على مدار العام.

وقت قياسي وبحرفية عالية

استقبل سوق «سلال» المركزي للخضراوات والفواكه أكثر من 1100 براد منذ بدء عملياته التشغيلية في نهاية يونيو الماضي، بسعة تفوق 26 ألف طن من البضائع الواردة إليه من بلد المنشأ والأسواق المحلية والمجاورة.

وقال عثمان بن علي الهطالي مدير عمليات التشغيل بسوق «سلال» إن السوق يسعى إلى تطوير تجارة الجملة في قطاع الخضراوات والفواكه من خلال مجموعة كبيرة من التجهيزات والمرافق

التي يضمها والخدمات التي يقدمها للتجار والمستوردين والمصدرين.

مرافق السوق

وأضاف أن السعة الاستيعابية الحالية لسوق «سلال» تبلغ أكثر من 25 ألف طن من الخضراوات والفواكه، مؤكدًا أن مرافق السوق تم بناؤها بشكل يحافظ على جودة الخضراوات والفواكه من التلف؛ الأمر الذي من شأنه خفض نسبة الفاقد عن طريق تخزين البضائع بشكل صحي وسليم.

وأشار إلى أن السوق يضم قاعة مكيفة للبيع بالجملة بمساحة 30 ألف متر مربع، بالإضافة إلى 90 مخزنًا مبردًا بمساحة 126 مترًا مربعًا للبراد الواحد، موضحًا أنه تم تأجير جميع البرادات المتاحة بالسوق؛ ما يعكس الأهمية التي يحظى بها السوق بين التجار، والإقبال الكبير على الاستفادة من خدماته.

منظومة متكاملة

وأكد عثمان بن علي الهطالي أن السوق يشتمل على منظومة متكاملة من الجهات الحكومية الرقابية والإدارية، ويوفر أعمال التفتيش الجمركي وخدمات الحجر وسلامة الغذاء عبر المحطة الواحدة للتفتيش، كما يشتمل على مختبر متكامل لفحص العينات في وقت قياسي.

وقال إن السوق تم تصميمه بشكل يدعم سهولة دخول الشاحنات، خاصةً في أوقات الذروة، من خلال توفير 7 بوابات مصممة لاستيعاب وفلترة الشاحنات بمختلف أنواعها، مشيرًا إلى أن مداخل الشاحنات منفصلة تمامًا عن مداخل المركبات الخفيفة.

الاهتمام بالمنتجات العمانية

وبيَّن مدير عمليات التشغيل بسوق «سلال» اهتمام سوق «سلال» بالمنتجات المحلية التي تُعَد رافدًا رئيسًا للسوق، وقال: «إننا نَعُد سوق سلال مجمعاً متكاملاً للمنتجات الزراعية العُمانية؛

يُوفِّر فرصًا تجارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد فرص عمل للكوادر الوطنية

يتميَّز بمرافق حديثة تشمل مخازن تبريد متطورة ومناطق مخصصة للتفتيش

عثمان الهطالي: **تم تأجير جميع البرادات المتاحة بالسوق ما يعكس الأهمية التي يحظى بها بين التجار والإقبال الكبير على الاستفادة من خدماته**

إذ يتم استقبال المنتجات العُمانية من مختلف المحافظات وإعادة ضخها في الأسواق الرئيسة بمختلف الولايات، ويعمل على تشجيع المزارعين العُمانيين على التوسع في النشاط الزراعي، من خلال توفير مبنى استقبال المنتج المحلي، الذي يوفر خدمات استلام المنتجات وفحصها لتمكين الشركات العُمانية من تصدير منتجاتها إلى الخارج، ومن ثم رفع القيمة الاقتصادية للمنتجات العُمانية.

10 شاحنات تم إنهاء إجراءاتها والتعامل معها بشكل متوازٍ في وقت واحد

1100 براد استقبلها السوق منذ انطلاق عملياته التشغيلية في نهاية يونيو الماضي

26 ألف طن من البضائع الواردة إليه من بلد المنشأ والأسواق المحلية والمجاورة

30 ألف متر مربع مساحة قاعة البيع بالجملة

90 مخزنًا مبردًا بمساحة 126 مترًا مربعًا للبراد الواحد

7 بوابات مصممة لاستيعاب وفلترة الشاحنات بمختلف أنواعها

مصطفى المعمري

«سلال» بمواصفات عالمية

يكتسب السوق المركزي للخضراوات والفواكه (سلال) أهمية ومكانة؛ لكونه مشروعًا اقتصاديًّا وتجاريًّا حيويًّا؛ ليس على مستوى سلطنة عمان وحسب، بل على مستوى المنطقة، نظير ما يمتاز به من قدرات وإمكانات تؤهله ليكون على رأس قائمة أهم وأبرز أسواق الخضراوات والفواكه وقطاع البيع بالتجزئة في ضوء ارتفاع الطلب المتزايد على هذا القطاع، ولموقع السوق الاستراتيجي الذي يُمكّنه ليكون منطقة ترانزيت للسلع والخضراوات والفواكه، ومنصة وطنية ودولية لتسويق وتصدير واستيراد وإعادة تصدير الخضراوات والفواكه.

لم يكن إيجاد سوق مركزي بديل للخضراوات والفواكه بولاية السيب بالجديد؛ فهو كان واحدًا من أهم توجهات الدولة في السنوات الأخيرة، في ظل نمو الطلب والحاجة إلى سوق بديل متكامل لديه القدرة على استيعاب الحراك المتنامي لهذا القطاع، بجانب أنه يمثل أحد المتطلبات الأساسية لتجار الخضار والفواكه في محافظات سلطنة عمان، خاصةً مع عدم قدرة السوق المركزي السابق من تلبية متطلبات السوق المحلي، الذي أصبح يفتقد الكثير من المواصفات الأساسية، كالمواقف، والمختبرات، والمحلات، بجانب وقوعه في منطقة سكنية مزدحمة أصبح من الصعوبة بمكان التوسع في مرافق وخدمات السوق، والامتداد العمراني والسكاني الذي طال محيط ومنافذ السوق من كل الجهات.

إن وجود السوق في مدينة خزائن الاقتصادية بولاية بركاء، يوفر لها العديد من المزايا التنافسية، من حيث قربه من الموانئ ومناطق الاستيراد والتصدير، وأيضًا وجوده في واحدة من أهم المناطق الزراعية، وتحديدًا محافظتي شمال وجنوب الباطنة اللتين تعتبران من أهم المناطق الزراعية المعروفة بإنتاج محاصيل الخضار والفواكه، بجانب المزايا التي توفرها مدينة خزائن للموردين والمستوردين، ووجود مشروعات نوعية يمكنها القيام بالتسويق والترويج لـ«سلال» الذي يمثل علامة عمانية خالصة في مجال البيع والتصدير والاستيراد، وهو ما يتيح فرصًا أمام المزارعين في تسويق منتجاتهم محليًّا وخارجيًّا، وهو ما أكدته مدينة خزائن من أن السوق يعتبر منصة وطنية ودولية لتسويق وتصدير استيراد وإعادة تصدير الخضراوات والفواكه، ومنفذًا تسويقيًّا للمنتج المحلي الزراعي للشركات الزراعية المنتجة والمزارعين المحليين.

ويفتح السوق المركزي للخضراوات والفواكه (سلال) الباب لولادة مشاريع جديدة في مجال إنتاج وبيع الخضراوات والفواكه، خاصةً بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويوفر فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لرواد الأعمال العمانيين، خاصةً مع اتساع نطاق عمل السوق، وبروز شركات متخصصة في مجال الاستيراد وإعادة والتصدير، ومن ثم فإنها فرصة أمام المزارعين والتجار للبحث عن فرص نوعية لتعظيم عائداتهم، وإيجاد شراكات وتعاون أكبر مع مؤسسات محلية ودولية متخصصة في مجال الإنتاج الزراعي والتصدير؛ فالقطاع يتمتع بقدرات عالية وعوائد مالية ضخمة إذا ما أُحسن استثماره بالشكل الصحيح والمدروس. ومما يدلل على ذلك الرقم القياسي الذي سجله السوق بعد نحو شهر من افتتاحه؛ حيث تمكن من استقبال 1100 براد من بدء عملية التشغيل، وبسعة تفوق 26 ألف طن من البضائع الواردة إليه من بلد المنشأ والأسواق المحلية والمجاورة.

الجانب الآخر المهم في السوق المركزي هو قدرة السوق على التنويع في مصادر السلع، وتحقيق الوفرة والتنوع المطلوب في أصنافها ومصادرها، وهو ما سيُوفّر بالتبعية معروضًا وفيرًا من شأنه إحداث الحراك التجاري المطلوب، ويحد في الوقت نفسه من ارتفاع الأسعار التي تشهدها بعض المنتجات بين فترة وأخرى، وهي عناصر أساسية يمكنها أن تخلق توازنات في حركة السوق والعرض والطلب، بجانب ما تمثله من حماية للمنتجات الوطنية، خاصةً في مواسم الحصاد السنوي، وضمان تسويق منتجاتنا الوطنية بشكل منظم في الداخل والخارج، وهي جزء مهم من ارتباط السوق بموردين محليين ودوليين.

وهنا نستشهد بما قاله خالد الخطيب رئيس مجلس إدارة السوق المركزي للخضراوات والفواكه «سلال»: «نحن فخورون بإطلاق هذا المشروع الطموح الذي يعكس التزامنا بتطوير البنية الأساسية للقطاع الغذائي في السلطنة. «سلال» ليس مجرد سوق للخضراوات والفواكه، بل مركز متكامل يساهم في تحقيق الاستدامة، ويعزز كفاءة سلسلة التوريد الغذائية في سلطنة عمان.. هو إشارة إلى رؤية وتوجهات الدولة في جعل السوق مركزًا حيويًّا لتجارة الخضار والفاكهة، وبوابة تصدير واستقطاب إقليمية ودولية تمتلك كل مقومات التميز والحضور».

إن وجود السوق في مدينة خزائن الاقتصادية بولاية بركاء يوفر لها العديد من المزايا التنافسية، من حيث القرب من الموانئ ومناطق الاستيراد والتصدير

أكثر من 19 مليون ريال عماني قيمة الأعمال المسنَدة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية

نمو عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم

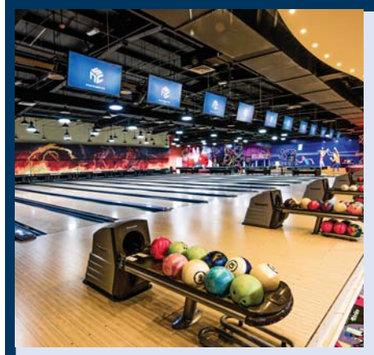

الدقـم - الدقم Duqm :

تبذل إدارة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم – جهودًا حثيثةً في دعم وتمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدقم، من خلال وضع الخطط والاستراتيجية الواضحة، وسَن عدد من القوانين والأنظمة لتنظم بيئة العمل الجاذبة.

وتحرص إدارة المنطقة على إيجاد بيئة محفزة وملائمة ومستدامة لهذه المؤسسات؛ لتخلق لها عددًا من الفرص الواعدة؛ بحيث تكون بيئة جاذبة للاستثمار، وتستقطب المزيد من أعداد هؤلاء المستثمرين.

ولذلك تسعى إلى تقديم المزيد من الحوافز والتسهيلات، مع تبسيط وتسهيل الإجراءات وإيجاد الحلول والمرئيات لهم، بجانب تذليل بعض التحديات والصعوبات التي تواجه المستثمرين من أصحاب وصاحبات الأعمال.

وقد بلغ إجمالي عدد القوى العاملة في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم (13 ألفًا و61) عاملًا، وخصصت نسبة جيدة من فرص الأعمال المطروحة لتلك المؤسسات؛ حيث أسهمت البيئة التشغيلية الجاذبة في نمو وتزايد أعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمنطقة.

فرص جيدة

وقال مازن سعد الجنيبي أحد المستثمرين من أبناء ولاية الدقم وأحد أصحاب المشاريع السياحية: «منطقة الدقم ذات أهمية كبيرة؛ لما تتمتع به من جمالية بالغ بسبب موقعها الاستراتيجي، والتنوع الكبير في المقومات الطبيعية الخلابة، والتفرد في التضاريس الجيولوجية الاستثنائية».

وأضاف: «الاستثمار في الدقم، بالنسبة إلى أبناء الولاية، من الأولويات ويمنحهم فرصًا جيدةً، كما أن له أهمية كبيرة وفوائد إيجابية للمستثمرين؛ لذلك أصبح معظم القاطنين يتنافسون في الاستثمار في المنطقة»، وبيَّن أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم مستمرة في تسخير كافة إمكاناتها لتوفير البيئة الخصبة والجاذبة، بجانب أنها تُقدِّم العديد من الحلول الخدمات والحوافز والتسهيلات، وتُبسِّط الإجراءات لهذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل تحت إشراف الهيئة، بالإضافة إلى مواصلة جهودها من مجال المتابعة والاهتمام.

وأوضح أنه «لكوني أعمل من مجال السياحة والترويج، استفدتُ من الحصول على الدورات والبرامج، وتزويدي بالمعلومات والمعارف التي تهمني في زيادة الوعي الكافي بمجال السياحة، والاطلاع على ثقافات الدول والشعوب.

مسقط - الدقم Duqm :

بلغ إجمالي قيمة الأعمال المسنَدة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والصناعية خلال عام 2023م – وهي الأعمال التي تُمثِّل 10% من قيمة عقود المشاريع – أكثر من 19 مليون ريال عماني، بينما بلغ إجمالي قيمة العقود والمشتريات الداخلية المسنَدة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 1.6 مليون ريال عماني.

ففي المؤسسة العامة للمناطق الصناعية بـ«مدائن»، بلغت قيمة الأعمال المسنَدة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 5.9 مليون ريال عماني، بينما بلغ عدد الفرص الاستثمارية (135) فرصة استثمارية، وبلغ عدد المستفيدين من برامج التدريب (500) مستفيد، وبلغت قيمة العقود والمشتريات الداخلية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (578 ألفًا و869) ريالًا عمانيًّا.

وبلغت قيمة الأعمال المسنَدة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الحرة بالمزيونة – وهي الأعمال التي تمثل 10% من قيمة العقود – (9 آلاف و923) ريالًا عمانيًّا، وبلغت قيمة العقود والمشتريات الداخلية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ألفًا و394) ريالًا عمانيًّا.

وفي المنطقة الحرة بصحار، بلغت قيمة الأعمال المسنَدة إلى تلك المؤسسات (مليونَين و744 ألفًا و846) ريالًا عمانيًّا، فيما بلغت قيمة الأعمال المسنَدة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة الحرة بصلالة (3 ملايين و627 ألفًا و958) ريالًا عمانيًّا، و(3) فرص استثمارية. وبلغت قيمة العقود والمشتريات الداخلية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (9 آلاف و830) ريالًا عمانيًّا.

وأما في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، فبلغت قيمة الأعمال المسنَدة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 6.7 مليون ريال عماني، و8 فرص استثمارية. وبلغت قيمة العقود والمشتريات الداخلية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 22 ألفًا و624 ريالًا عمانيًّا.

وضع حجر الأساس لمصنع للسليكون المعدني في المنطقة الحرة بصحار

صحـــار - الدقم :

شـهـدت المنطقة الـحـرة بـصـحـار الاحـتـفـال بـوضـع حجر الأساس لأول مصنع للسليكون المعدني في المنطقة الحرة بصحار، وهو المصنع التابع لشركة سبائك الحديدية الخضراء (شركة منطقة حرة)؛ وذلك بتكلفة إجمالية تُقدَّر بـ68 مليون دولار أمريكي. ويعزز هذا المشروع من مكانة ميناء صحار والمنطقة الحرة كمحور عالمي للتجارة، ويمثل إنجازًا هامًّا في النمو والتنويع الاقتصادي والتنويع في المنطقة لتلبية الطلب المتزايد على السليكون المعدني في أسواق آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية.

وأقيم الحفل تحت رعاية سعادة الشيخ محمد بن سليمان الكندي محافظ شمال الباطنة، وبحضور العديد من الشركاء، بجانب الإدارة التنفيذية لشركة ميناء صحار والمنطقة الحرة وشركة سبائك الحديدية الخضراء (شركة منطقة حرة).

سيتم إنشاء مصنع السليكون المعدني، الذي سيشغل مساحة أرض تبلغ 160 ألف متر مربع، لإنتاج سليكون معدني عالي الجودة، بسعة تبلغ 25 ألف طن في السنة خلال المرحلة الأولى، وزيادة الإنتاج في المرحلة الثانية ليصل إلى 50 ألف طن في السنة. وسوف تتم عملية الإنتاج عن طريق صب السليكون المعدني السائل من الفرن في قوالب، ثم تبريده عن طريق القوالب أو الصب المستمر. وبعد التبريد، يتم طحن السليكون المعدني وتعبئته للتصدير العالمي.

وأكد سعادة الشيخ محمد بن سليمان الكندي محافظ شمال الباطنة، أهمية القطاع الصناعي باعتباره محركًا أساسيًّا لتحقيق التنمية الشاملة في سلطنة عُمان. وفي هذا السياق، أشار إلى أن إنشاء مصنع السليكون المعدني يمثل إنجازًا استراتيجيًّا مهمًّا في مسار التنمية الاقتصادية للبلاد؛ فهو يسهم في تعزيز فرص التجارة والاستثمار، ويفتح أبوابًا جديدة للتعاون الدولي في مجالات الصناعات الحديثة.

كما صرح الرئيس التنفيذي لشركة سبائك الحديدية الخضراء قـائـلًا: «يُعَد هـذا المشروع الـبـارز مع المنطقة الحرة بصحار نقلة نوعية لشركة سبائك الحديدية الخضراء؛ حيث يوسع من حضورنا العالمي. يأتي مصنع السليكون المعدني ليعزز قدراتنا الإنتاجية، ويتماشى مع رؤيتنا الاستراتيجية للريادة في الابتكار التكنولوجي في الصناعة. ملتزمون بتوظيف أحدث التقنيات التي تضمن كفاءة الإنتاج والحفاظ على البيئة؛ ما يساهم بشكل إيجابي في القطاع الصناعي المتنامي في سلطنة عُمان».

من جانبه، صرح عمر بن محمود المحرزي الرئيس التنفيذي لمنطقة صحار الحرة ونائب الرئيس التنفيذي لميناء صحار قـائـلًا: «يُـمـثـل وضـع حجر الأسـاس لمصنع للسليكون المعدني في المنطقة الحرة، خطوةً هامةً في تحقيق رؤيتنا للنمو والتطوير المستدام، ويعكس التزامنا الكامل بدعم جميع مراحل المشروع بكفاءة وفاعلية؛ بـدءًا من مرحلة التوقيع، مرورًا بتخليص كافة التصاريح المطلوبة، وصولًا إلى هذه المرحلة. نحن ندرك أن تحقيق هذا الإنجاز لم يكن ليتم لولا الجهود الحثيثة والتعاون المثمر من قبل جميع الجهات المعنية، ونتطلع معًا إلى تحقيق مزيد من الإنجازات».

52.86 مليون ريال عماني قيمة الصادرات بالمنطقة الحرة بصلالة

صلالـــة - الدقم :

بلغت إجمالي الـواردات في المنطقة الحرة بصلالة حتى نهاية 2023م، (10 ملايين و637 ألفًا و799) ريالًا عمانيًّا بوزن (5 ملايين و213 ألفًا و419) كيلوجرامًا، مقارنةً بـ(12 مليونًا و291 ألفًا و630) ريـالًا عمانيًّا بـوزن (7 ملايين و252 ألفًا و138) كيلوجرامًا في الفترة المناظرة من عـام 2022. وأمـا إعـادة التصدير فبلغت (مليونين و17 ألفًا و346) ريـالًا عمانيًّا بوزن (302 ألف و652) كيلوجرامًا، مقارنةً بـ(413 ألفًا و596) ريالًا عمانيًّا بوزن (102 ألف و33) كيلوجرامًا في الفترة المناظرة من عام 2022، فيما بلغت الصادرات (52 مليونًا و86 ألف) ريال عماني بوزن (51 ألفًا و459) كيلوجرامًا، مقارنةً بـ(430 ألفًا و926) ريالًا عمانيًّا في الفترة المناظرة من عام 2022؛ وذلك بحسب ما أوضحته الـهـيـئـة الـعـامـة للمناطق الاقـتـصـاديـة الخاصة والمناطق الحرة.

صادرات السلع

وأوضحت الإحصائية عن صادرات السلع في المنطقة الحرة بصلالة حتى نهاية 2023م، أنه بلغت الآلات والأجهزة الآلية والمعدات الكهربائية وأجزاؤها إجمالي (17 ألفًا و348) ريالًا عمانيًّا بوزن (3 آلاف و372) كيلوجرامًا، وبيَّنت الإحصائية عن واردات السلع في المنطقة الحرة بصلالة حتى نهاية 2023م، أنـه بلغت الآلات والأجـهـزة الآلـيـة، والمعدات الكهربائية وأجزاؤها، إجمالي (10 ملايين و637 ألفًا و799) ريالًا عمانيًّا بوزن (5 ملايين و213 ألفًا و419) كيلوجرامًا.

إعادة التصدير السلع

وذكرت الإحصائية أنه بلغت إعادة تصدير السلع في المنطقة الحرة بصلالة حتى نهاية 2023م، إجمالي (مليونَين و17 ألفًا و346) ريالًا عمانيًّا بوزن (302 ألف و652) كيلوجرامًا.

وبـلـغـت الآلات والأجـهـزة الآلـيـة، والمعدات الكهربائية وأجزاؤها (مليونًا و175 ألفًا و944) ريالًا عمانيًّا بوزن (181 ألفًا و912) كيلوجرامًا. وبلغت العربات، والـطـائـرات، والـبـواخـر، ومـعـدات النقل المماثلة (622 ألفًا و765) ريـالًا عمانيًّا بوزن (99 ألفًا و751) كيلوجرامًا. وبلغت مصنوعات من حجر أو جص أو إسمنت أو حرير صخري (أسبستوس) أو ميكا أو مـواد مماثلة، ومـن مصنوعات خزفية، وزجاج ومصنوعاته (78 ألفًا و599) ريالًا عمانيًّا بوزن (10 آلاف و257) كيلوجرامًا. وبلغت اللدائن ومصنوعاتها، والمطاط ومصنوعاته (75 ألفًا و12) ريـالًا عمانيًّا بوزن (5 آلاف و214) كيلوجرامًا. وبلغت المعادن العادية ومصنوعاتها (42 ألفًا و110) ريـالات عمانية بـوزن (4 آلاف و862) كيلوجرامًا. وبلغت أدوات وأجهزة البصريات أو التصوير الفوتوغرافي أو السينمائي أو القياس أو الفحص والضبط الدقيق، وأدوات وأجهزة الطب أو الجراحة، وأصـنـاف صناعة السـاعـات، والأدوات الموسيقية، وأجزاء ولوازم هذه الأدوات والأجهزة (22 ألفًا و793) ريالًا عمانيًّا بوزن (656) كيلوجرامًا. وبلغت العجائن من خشب أو مـواد ليفية سيليلوزية أخرى، وورق أو ورق مقوى (نفايات وفضلات) بغرض إعادة التصنيع (مسترجعة)، وورق وورق مقوى ومصنوعاتهما (123) ريالًا عمانيًّا.

مليون ريال عماني إجمالي الواردات	10.637
مليون ريال عماني قيمة إعادة التصدير	2.17
الف ريال عماني قيمة صادرات السلع من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية	17.3

استثمار مشروع إعادة تدوير الإطارات بالمنطقة الحرة بصلالة بقيمة 1.3 مليون دولار أمريكي

صلالـــة - الدقم :

وقّعت المنطقة الحرة بصلالة اتفاقية مشروع إعادة تدوير الإطارات على مساحة 8 آلاف متر مربع بحجم استثمار قدره 1.3 مليون دولار أمريكي.

ويعزز المشروع الاسـتـدامـة، ويقلل النفايات وانبعاثات الكربون، مساهمًا في جهود السلطنة للحياد الصفري، ومعززًا التجارة عبر تدوير الإطارات المحلية وتصدير 20 ألف طن من المطاط والفولاذ سنويًّا.

بحجم استثمارات تجاوزت 500 مليون ريال عماني

98% نسبة الأشغال بمدينة ريسوت الصناعي

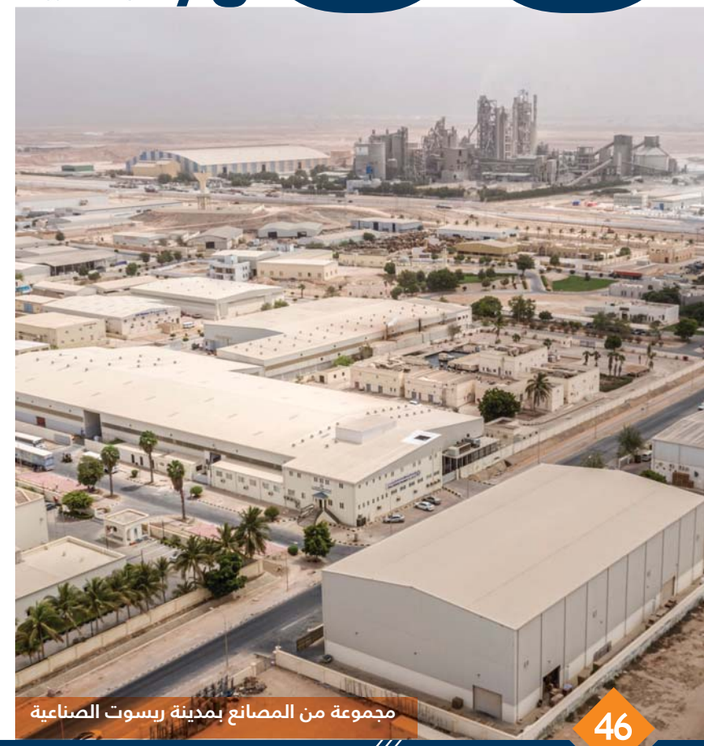

مجموعة من المصانع بمدينة ريسوت الصناعية

ريسوت - الدقم :

بلغت نسبة الأشغال بمدينة ريسوت الصناعية 98% بحجم استثمارات يتجاوز 500 مليون ريال عماني، لنحو 200 مشروع ما بين منتج، وقيد الإنشاء، ومشروع جديد.

وبلغ عدد طلبات الاستثمار بمدينة ريسوت الصناعية 27 طلبًا استثماريًّا خلال النصف الأول من هذا العام، منها ثمانية مشاريع جرى توطينها بإجمالي حجم استثمار يتجاوز 43 مليون ريال عماني، إضافة إلى احتضان المدينة مجموعة من المشاريع في قطاعات متنوعة، كالغذاء والدواء والمنتجات الأسمنتية والحديد والأخشاب والبلاستيك والكابلات والأسمدة العضوية والبتروكيماويات.

وتتمتاز مدينة ريسوت الصناعية بمحافظة ظفار بموقعها الاستراتيجي القريب من الميناء والمطار، وكذلك الأسواق العالمية المهمة، كدول القرن الإفريقي وآسيا والهند واليمن؛ ما يجعلها إحدى الوجهات الاستثمارية المفضلة على مستوى المنطقة.

وتعتبر مدينة ريسوت الصناعية من المدن الصناعية التي تقع تحت مظلة المؤسسة العامة للمناطق الصناعية «مدائن»، وهي من المدن الصناعية الكبرى التي أُنشِئت في عام 1992م. وتمتاز المدينة الصناعية بموقعها الاستراتيجي؛ حيث تقع على مسافة ٤ كيلومترات فقط من ميناء صلالة العالمي، ونحو 15 كيلومترًا من مطار صلالة الدولي.

ويُعَد ميناء صلالة أحد العوامل الأساسية لتنشيط الحركة الاقتصادية في المدينة، وأحد العوامل الهامة لجذب الاستثمارات في السلطنة عامةً ومحافظة ظفار خاصةً، لا سيما أن الموقع الجغرافي لمدينة ريسوت الصناعية يجعلها إحدى الوجهات الاستثمارية المفضلة على مستوى المنطقة؛ فهي تقع على مقربة من عدد من الأسواق العالمية المهمة، ومنها دول القرن الإفريقي وآسيا والهند واليمن.

27

طلبًا استثماريًّا خلال النصف الأول من هذا العام

ومما يميز المدينة الصناعية احتضانها مجموعة من المشاريع في قطاع الغذاء والدواء، كما تمارس محورًا أساسيًّا في جذب الاستثمارات في مجال قطاعات مختلفة أخرى؛ حيث تُعتبَر من أكثر الوجهات المفضلة لهذه المشاريع. وهناك عدد من هذه المشاريع النوعية والمهمة تم توطينها، وهي حاليًّا في مراحل الإنتاج، وبعضها في مرحلة الإنشاء، بالإضافة إلى وجود استثمارات متنوعة في القطاعات المنتجات الأسمنتية، والحديد، والأخشاب، والبلاستيك، والكابلات، والأسمدة العضوية، والبتروكيماويات.

القوى العاملة الوطنية الماهرة أثبت جدارتها في مختلف المجالات، حيث تعمل بكفاءة عالية بالمنشآت الصناعية الكائنة في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية

2.4 مليون ريال عماني حجم استثمار مشروع في صناعة المعادن بمدينة صحار الصناعية

صحـــار - الدقم : وقّعت مدينة صحار الصناعية استثمارًا مع «شركة حرفيين الرصاص؛ وذلك لإنشاء مشروع صهر ودرفلة وسحب وتنقية المعادن الخام غير الحديدية. ويقام المشروع على قطعة أرض مساحتها تتجاوز 5 آلاف متر مربع، وبحجم استثمار يقدر بنحو مليونين و490 ألف ريال عماني.

توطين مشروعين جديدين في صناعة الحلي والمنظفات بمدينة سمائل الصناعية

سمائـل - الدقم : وقعت مدينة سمائل الصناعية على عقد استثمار مع شركة ألماس الصحراء للتجارة العامة لإنشاء مشروع في قطاع صنع أصناف من الحلي. ويقام المشروع على قطعة أرض مساحتها الإجمالية (2951) مترًا مربعًا، وبحجم استثمار يبلغ قيمته 250 ألف ريال عُماني.

كما تم توقيع عقد لإنشاء مشروع جديد في قطاع صناعة المنظفات بمدينة سمائل الصناعية، مع شركة عبد الحكيم بن عامر بن خميس المسروري للتجارة والمقاولات، يبلغ قيمته 200 ألف ريال عُماني. ويقام المشروع على قطعة أرض مساحتها تتجاوز 5 آلاف متر مربع.

وزيرة الخزانة الأمريكية: التحول العالمي إلى اقتصاد منخفض الكربون يتطلب تمويلاً سنويًّا بـ3 تريليونات دولار

واشنطن - الدقم: قالت جانيت يلين وزيرة الخزانة الأمريكية: «إن التحول العالمي إلى اقتصاد منخفض الكربون يتطلب 3 تريليونات دولار في صورة رأسمال جديد سنويًّا حتى عام 2050»، وهي أرقام تتجاوز بفارق كبير مستويات التمويل السنوية الراهنة.

وأكدت يلين أن مستهدفات مستويات صفر انبعاثات الكربون لا تزال أولوية قصوى لإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن، وأن ذلك سيتطلب قيادة خارج حدود أمريكا.

وشددت، أثناء حضورها اجتماع قادة المالية في مجموعة العشرين في البرازيل، على أن تجاهل معالجة قضية التغير المناخي، وفقدان الطبيعة والتنوع البيولوجي ليست سياسة بيئية سيئة فقط، بل سياسة اقتصادية.

يذكر أن الاقتصادات الغنية قد حشدت مبلغًا قياسيًّا قدره 116 مليار دولار لصالح تمويل المناخ في الدول النامية في 2022، وجاء 40% من هذا التمويل من مصارف إنمائية متعددة الأطراف.

«خزائن» تستقطب استثمارات جديدة

بركاء - الدقم :

استقطبت خزائن استثمارات محلية وأجنبية في قطاعات اقتصادية نوعية تجاوزت قيمتها مليار دولار أمريكي من 17 دولة حول العالم خلال مدة زمنية وجيزة، كما شهد القطاع اللوجستي والغذائي والدوائي والصناعي نموًّا سريعًا في «خزائن» نظرًا إلى ما تتمتع به المدينة من بيئة استثمارية متكاملة تُمكّن وتُحفّز المستثمرون على تنفيذ مشاريعهم وتحقيق أهدافهم التجارية.

وتعتبر «خزائن» نموذجًا ناجحًا في الشراكة بين القطاعَين العام والخاص؛ حيث تعد الأولى من نوعه في مجال تطوير وإدارة المدن الاقتصادية بسلطنة عمان، وخير شاهد على تمكين القطاع الخاص ليأخذ دوره في التنمية الاقتصادية.

اتفاقية مركز «خزائن» اللوجستي

وقد أعلنت شركة «خزائن»، في يوليو الماضي من العام الجاري، عن توقيع اتفاقية مع شركة النجوم الأربعة للتقنية والإلكترونيات لإنشاء مستودعات لتخزين وتوزيع الأجهزة الكهربائية المنزلية؛ وذلك في إطار الدور المحوري الذي يمارسه مركز «خزائن» اللوجستي باعتباره وجهة استثمارية مربحة لشركات الخدمات اللوجستية التي تقدم خدمات شاملة تحظى بطلب كبير في الأسواق المحلية والإقليمية، وخاصةً حلول التخزين المصممة للأغراض التجارية والصناعية الخفيفة والمتوسطة، التي تتميز بمواصفات فنية عالية المستوى.

شهدت «خزائن» خلال الأشهر الثلاثة الماضية توقيع عدد من الاتفاقيات الاستثمارية

استقطبت استثمارات محلية وأجنبية من 17 دولة حول العالم في قطاعات اقتصادية بأكثر من مليار دولار أمريكي

شهد القطاع اللوجستي والغذائي والدوائي والصناعي نموًّا سريعًا نظرًا إلى ما تتمتع به المدينة من بيئة استثمارية متكاملة

الاتفاقيات الاستثمارية

كما شهدت «خزائن» خلال الأشهر الثلاثة الماضية توقيع عدد من الاتفاقيات الاستثمارية؛ حيث وقعت اتفاقية استثمارية مع شركة الركن الخامس للتجارة والمقاولات لإنشاء مصنع متخصص في مجال سحب الألمنيوم بقيمة استثمارية بلغت مليون ريال عماني. ويقام المشروع على قطعة أرض مساحتها 20 ألف متر مربع.

ووقعت اتفاقية استثمارية مع شركة دار العمران الهندسية لإنشاء مصنع متخصص في تصنيع الأثاث والديكور. ويقام المشروع على قطعة أرض مساحتها الإجمالية 5 آلاف متر مربع بقيمة استثمارية بلغت نصف مليون ريال عماني.

فيما وقعت اتفاقية استثمارية مع شركة استهداف العالمية لإنشاء مصنع متخصص في تصنيع القوالب الأسمنتية الجاهزة. ويقام المشروع على قطعة أرض مساحتها الإجمالية 10 آلاف متر مربع، وبقيمة استثمارية بلغت مليون ريال عماني.

في حين وقعت اتفاقية استثمارية مع شركة ابن الصوار العالمية للتجارة لإنشاء مخازن جاهزة مخصصة للمواد الصحية بقيمة استثمارية بلغت مليوني ريال عماني. ويقام المشروع على قطعة أرض مساحتها الإجمالية 10 آلاف متر مربع.

ووقعت اتفاقية استثمارية مع شركة اللحام الدولية لإنشاء مصنع متخصص في تصنيع الموصلات الكهربائية. ويقام المشروع على أرض تبلغ مساحتها 10 آلاف متر مربع، وبقيمة استثمارية بلغت نصف مليون ريال عماني.

مسقط - الدقم :

تمكنت مجموعة أسياد من تحقيق أهدافها الاستراتيجية بتعزيز الأداء التجاري والمالي والتشغيلي لكافة أصولها التي بلغت قيمتها 1.6 مليار ريال عُماني في عام 2023م، وتعزيز مكانة سلطنة عُمان بصفتها مركزًا لوجستيًّا عالميًّا حيويًّا.

وكشف التقرير السنوي، الذي أصدرته مجموعة أسياد، أن المجموعة حققت خلال عام 2023م صافي أرباح بلغت 64 مليون ريال عُماني بمعدل نمو نسبته 43% مقارنةً بعام 2022م الذي بلغت أرباحه 45 مليون ريال عُماني.

وبيَّن التقرير أن إيرادات المجموعة نمت في عام 2023م بنسبة 5% لتصل إلى 465 مليون ريال عُماني؛ ما يؤكد مسار النمو المستمر الذي تنتهجه «أسياد»؛ إذ بلغ معدل النمو السنوي المركَّب للإيرادات 21%، في حين بلغ معدل النمو السنوي المركَّب للأرباح 73% منذ تأسيس المجموعة.

وحافظت «أسياد» على سجلها المميز في مجال السلامة المهنية، كما وصلت نسبة تعمين بالمجموعة 85%، ووفَّرت نحو 400 فرصة وظيفية في عام 2023م، وأضافت 84 بحَّارًا عُمانيًّا إلى البحَّارة العاملين على متن أسطولها البحري.

وأشار التقرير إلى أن «أسياد للحوض الجاف» حقَّقت خلال العام الماضي نموًّا في حجم أعمالها بنسبة 4% مقارنةً بعام 2022م من خلال تنفيذ 230 مشروعًا، وتقديم خدمات لعملاء تجاريين من أكثر من 40 دولة بأنحاء العالم.

وقد فعَّلت المجموعة خدمات وكلاء الشحن التي أسفرت عن تنفيذ أكثر من 2000 شحنة في أول سنة تشغيلية من مختلف المنافذ البرية والبحرية والجوية، في حين ارتفعت أنشطة التخزين بنسبة 32%، والطاقة الاستيعابية للمستودعات بنسبة 16% في عام 2023م.

كما أطلقت المجموعة في عام 2023م حلول الشحن الجزئي من خلال ربط الأسواق الهندية بالسوق العُمانية المحلية عن طريق تكامل أصولها؛ ما سيسهم في تعزيز الحركة التجارية، وتمكين الشركات المحلية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

64

مليون ريال عُماني أرباح مجموعة أسياد في عام 2023

الأداء خلال عام 2023م

1.6	مليار ريال عماني قيمة حجم أصول مجموعة أسياد
%43	نسبة ارتفاع الأرباح
465	مليون ريال عُماني حجم الإيرادات
%21	معدل النمو السنوي المركّب للإيرادات منذ تأسيس المجموعة
400	فرصة وظيفية تم توفيرها في عام 2023م
%4	نسبة نمو حجم أعمال أسياد للحوض الجاف
%16	نسبة ارتفاع الطاقة الاستيعابية للمستودعات

وأضافت «بريد عُمان» و«أسياد إكسبريس» 6 بلدان جديدة ضمن شبكتها في توصيل البريد والطرود السريعة لتصل خدماتها حاليًّا إلى 12 بلدًا مع نمو حجم عملياتها بنسبة 81% مقارنةً بعام 2022م، إضافةً إلى نقل 9 شركات عالمية عمليات التوزيع الإقليمي بها إلى سلطنة عُمان.

وفي قطاع الموانئ الصغيرة والمتوسطة التي تتضمن ميناء السويق، وميناء خزائن البري، وميناء السلطان قابوس، ومحطة أسياد بالدقم، وميناء مرسى الدقم، ومحطة أسياد للحاويات، ارتفع حجم البضائع المناولة بها بنسبة 4% مقارنةً بعام 2022م، واستقبلت 134 سفينة سياحية تحمل على متنها أكثر من 432 راكبًا.

وتمكَّنت المجموعة، خلال العام الماضي، من استقطاب استثمارات خارجية مباشرة بقيمة إجمالية بلغت أكثر من مليار ريال عُماني عبر المناطق الاقتصادية والحرة التابعة لها.

سلطنة عُمان تعلن إنشاء قاطرة جديدة للغاز الطبيعي المسال بولاية صور

معالي المهندس سالم العوفي:

إن خطة تدشين قاطرة جديدة تمثل إضافة محورية للاستراتيجية التي تنتهجها سلطنة عُمان في استدامة مكانتها بصفتها مورِّدًا مهمًّا ومصدرًا رئيسًا وآمنًا وموثوقًا للطاقة عالميًّا

مسقط - الدقم الاقتصادية :

أعلنت سلطنة عُمان البدء في إنشاء قاطرة جديدة للغاز الطبيعي المسال بالمجمع الصناعي في قلهات بولاية صور بمحافظة جنوب الشرقية، تحمل اسم «شركة صور للغاز الطبيعي المسال»، بسعة إنتاجية سنوية تُقدَّر بـ3.8 مليون طن متري؛ ما سيرفع إنتاج سلطنة عُمان من الغاز المسال إلى 15.2 مليون طن متري سنويًّا.

وستعمل القاطرة على تحسين الكفاءة التشغيلية وتعظيم الاستفادة من البنية الأساسية القائمة، ومن المتوقع اكتمالها ودخولها مرحلة التشغيل في عام 2029، ومن المؤمل أن تسهم في تعزيز الإنتاج السنوي من الغاز الطبيعي المسال ومشتقاته، وتُمكِّن من الاستغلال الأمثل للاحتياطات المتوافرة.

وستمضي الحكومة في إكمال دراسة التصميم الهندسي الأوَّلي لمشروع قاطرة الغاز الطبيعي المسال الجديدة، ومن المتوقع أن تمهد هذه الخطوة الطريق أمام اتخاذ قرار الاستثمار النهائي للمشروع، وتأتي بناءً على الطلب العالمي المتزايد على الطاقة النظيفة (الغاز الطبيعي المسال)، وجزءًا من التزام سلطنة عُمان بأمن الطاقة، وتعزيزًا للاستثمار في استكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي.

وقال معالي المهندس سالم بن ناصر العوفي وزير الطاقة والمعادن: «إن خطة تدشين قاطرة جديدة تمثل إضافة محورية للاستراتيجية التي تنتهجها سلطنة عُمان في استدامة مكانتها بصفتها مُورِّدًا مهمًّا ومصدرًا رئيسًا وآمنًا وموثوقًا للطاقة عالميًّا».

وأشار معاليه إلى أن وزارة الطاقة والمعادن تعمل على رفد البنية الأساسية والموارد المتوافرة من أجل الاستجابة للطلب المتزايد على مصادر الطاقة النظيفة، والإسهام في تنويع مصادر دعم الاقتصاد الوطني وضمان استدامته على المدى الطويل، موضحًا أن القاطرة الجديدة سيتم إنشاؤها بجانب القاطرات الحالية بمجمع قلهات للغاز الطبيعي المسال؛ ما من شأنه أن يعزز تلبية الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمية.

تحمل اسم «شركة صور للغاز الطبيعي المسال» بسعة إنتاجية سنوية تقدر بـ3.8 مليون طن متري

91% نسبة رضا المستفيدين عن خدمات الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

مسقط - الدقم الاقتصادية :

بلغت نسبة رضا المستفيدين عن خدمات الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة 91%، بحسب استبيان إلكتروني لقياس الرضا أجرته منظومة الإجادة المؤسسية؛ حيث تضمَّن الاستبيان أربعة أسئلة رئيسة، وسؤالًا عن المقترحات والتوصيات لتطوير الخدمات المقدمة.

وتضمنت المؤشرات تقييم الوقت المستغرَق للحصول على الخدمة، ومدى الرضا عن إجراءات تقديم الخدمة والوثائق المطلوبة والاشتراطات، ومدى الرضا عن كفاءة وطريقة تعامل الموظف عند تقديم الخدمة، ومدى احتمالية تقديم الثناء للأصدقاء أو الأقرباء على الخدمات المقدمة من الهيئة.

من جانب آخر، أوضح تقرير مركز التواصل التابع للهيئة، الذي خُصص له الرقم المجاني (1919)، أنه تعامل مع أكثر من 1565 مكالمة محلية ودولية واردة إلى المركز؛ منها مكالمات متعلقة بالاستثمار، واستفسارات عن الخدمات والتصاريح؛ وذلك خلال المدة منذ بداية يناير 2024م حتى نهاية شهر يونيو 2024م، في حين يصدر المركز تقارير دورية بشأن البلاغات والمقترحات ومستوى تقييم المستفيدين للخدمات عبر المركز.

يذكر أن المركز مزود بأنظمة تقنية حديثة، ويعمل بطريقة تفاعلية على تسجيل المعاملة والطلبات وتحويلها إلى الجهات ذات الاختصاص في المناطق التي تُشرِف عليها الهيئة، ويتم التواصل بسرعة قياسية مع المتصلين بالمركز، وقد تم تزويد المركز بأنظمة توضح طريقة استلام البلاغات والمقترحات والتعامل معها، وتحسين مستوى الخدمة المقدمة بناءً على تقييم المستفيدين والمستثمرين.

وتولي الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحُرة، اهتمامًا كبيرًا للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمستثمرين وللمتعاملين معها؛ وذلك لتحقيق تطلعاتهم وتعزيز تجربتهم في التعامل الإلكتروني مع الهيئة. ويأتي ذلك ضمن إطار اختصاصات الهيئة في التخطيط والتطوير والتنظيم والإشراف والتسهيل وتقديم رعاية ما بعد الخدمة والتشغيل وتسريع الأعمال والتسويق وجذب الاستثمارات إضافة إلى التميز المؤسسي.

1565

مكالمة محلية ودولية واردة إلى مركز التواصل خلال النصف الأول من العام الجاري

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.. العملاق الاقتصادي القادم على العالم

د.علي دربج - أستاذ جامعي

اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية من شأنها أن تغير قواعد اللعبة. ورغم التحديات التي تواجه المشروع، شرع عدد من الدول الإفريقية في تطبيق بعض أهداف المنطقة الموضوعة، ومن ثم القفز فوق العوائق التي تعترض طرق التعاون فيما بينها.

بعد سُبات قهري طويل فرضه الاستعمار الغربي على إفريقيا، وما تلاه من تدخلات خارجية وحروب وأزمات واضطرابات وفتن داخلية عرقية وإثنية، فضلًا عن ضغوط المناخ وكوارثه، كالتصحر والجفاف؛ يبدو أن المارد الإفريقي أفاق من كبوته بهدف النهوض بالقارة السمراء اجتماعيًّا وتنمويًّا ومعيشيًّا.

ولهذه الغاية، توحدت دول الاتحاد الإفريقي لتشكيل حلف اقتصادي تجاري على غرار القارات الأخرى؛ لفرض نفسها لاعبًا أساسيًّا في ساحة التكتلات الدولية التجارية، وأخذ موقعها الريادي والطبيعي فيها، متسلحةً بإمكانات وقدرات بشرية وطبيعية ومعدنية هائلة.

وشهد العالم، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا الحاضر، ظهور عدة تكتلات اقتصادية وتجارية في عدة مناطق وقارات، لكن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، أو ما يعرف اصطلاحًا بـ AFCFTA، يرى خبراء أنها ستكون عملاق الاتفاقات التجارية الدولية عما قريب.

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

عام 2018، أُعلن عن اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، تنفيذًا لقرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، الذي كان قد عُقد في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في 29 و30 يناير 2012. هذه القرارات متعلقة بوضع خطة عمل وإطار وخارطة طريق وهيكل موحد للتعجيل بظهور هذا الحلف الهادف إلى تعزيز التجارة في القارة السمراء.

تتميز هذه المنطقة التجارية الناشئة بنطاق جغرافي هائل؛ إذ تمتد على مساحة تبلغ 3 أضعاف مساحة الولايات المتحدة، وهي كبيرة بما يكفي لتغطية كلٍّ من الولايات المتحدة والصين والهند وجزء كبير من أوروبا الغربية مجتمعةً.

أكثر من ذلك، تضم المنطقة 54 دولة إفريقية، فيما يُقدر عدد سكانها بـ1.3 مليار نسمة. أما الناتج المحلي الإجمالي لدولها مجتمعةً، فيبلغ نحو 3.4 تريليون دولار.

التحديات التي تواجهها منطقة التجارة الحرة الإفريقية

في المناطق الناجحة اقتصاديًّا، مثل أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا، تقوم الدول بالتبادل التجاري البيني؛ أي بين دول المنطقة بعضها وبعض، لكن في إفريقيا، ثمة عقبات وتحديات يجري العمل على تفكيكها؛ فنسبة التجارة القائمة بين بلدان القارة تُقدَّر بـ13% فقط. في المقابل، تبلغ نسبة التجارة الداخلية في أوروبا نحو 60%. والمفارقة أن البلدان الإفريقية تحرص على رفع مستوى التجارة مع أوروبا، وعلى نحو متزايد مع الصين.

وهنا يُطرح سؤال جوهري مفاده: هل يمكن لاتفاقية التجارة الجديدة في إفريقيا أن تُحدِث حقًّا تحولًا جذريًّا بين بلدانها يؤدي في النهاية إلى تفعيل التعاون وزيادة التبادل التجاري بينها؟ الجواب مرهون بالتحديات التي تواجه منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، وبقدرتها على تخطيها، وبالدروس المستخلصة من تجارب أخرى مفيدة – تثير الحذر والتفاؤل في آنٍ – التي يمكن اختصارها فيما يأتي:

الوقت الذي يتطلبه إبرام الاتفاقيات التجارية لتصبح جاهزة بالكامل وواضحة النتائج: فقد كانت أول محاولة للتكامل الاقتصادي في أوروبا تسمى «مجتمع الفحم والصلب» الذي تم إطلاقه في عام 1952. وبعد 50 عامًا، طرح «اليورو» بشكل نهائي ليحل محل العملات الوطنية. كما استغرقت المفاوضات المضنية لإقرار معاهدة نيس (في عام 2001) المدة ذاتها للسماح لدول أوروبا الشرقية بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

2– استغرقت كُتلة جنوب شرق آسيا، المعروفة باسم «رابطة دول جنوب شرق آسيا»، أكثر من عقد من الزمان ليكتمل تشكيلها وتُحدَّد وظائفها. ومع ذلك، لا يزال العمل قيد التقدم.

3– أيٌّ من اتفاقيات التجارة العالمية القائمة لا تُلغي التعريفات الجمركية بالكامل، أو تغطي 100% من المنتجات؛ ولهذا تكافح البلدان دائمًا للحفاظ على الإعفاءات للمنتجات الوطنية التي تريد حمايتها أو تعتبرها «حساسة»، مثل الفواكه الاستوائية والقهوة والأرز في جنوب شرق آسيا.

علاوةً على ذلك، فإن فرض قواعد التجارة المفتوحة يعتبر تحديًا آخر؛ لكونه يتطلب ضوابط جمركية مشددة، وأنظمة تفتيش صارمة على الحدود التي يسهل اختراقها؛ حيث ينتشر التهريب.

وبجانب التفاوت في مستويات التنمية بين البلدان الإفريقية، تبرز أكبر عقبة أمام البلدان الإفريقية، وهي الإرث الاستعماري الذي يرتبط ببنيتها التحتية الرديئة؛ فالقوى الاستعمارية لم تهتم إلا بمصالحها؛ لذلك امتنعت عن تطوير وسائل النقل في إفريقيا باختلاف أنواعها، بل اكتفت ببناء ما يساعدها على شحن الموارد الطبيعية المنهوبة من القارة عبر أقرب ميناء محلي، والتوجه بها إلى لندن أو باريس أو بروكسل أو لشبونة. والأسوأ أن الدول الاستعمارية نادرًا ما بنت الطرق أو السكك الحديدية أو الجسور أو المرافئ البرية والموانئ البحرية لربط البلدان الإفريقية بعضها ببعض.

تغيير قواعد اللعبة

اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية من شأنها أن تغير قواعد اللعبة. بالرغم من التحديات أعلاه، شرع عدد من الدول الإفريقية في تطبيق بعض أهداف المنطقة الموضوعة، ومن ثم القفز فوق العوائق التي تعترض طرق التعاون فيما بينها؛ ولهذا يسير إنشاء منطقة تجارة حرة في إفريقيا حاليًّا جنبًا إلى جنب مع تخفيف قيود السفر؛ إذ يحتاج رجال الأعمال إلى التحرك بحرية عبر الحدود. والأهم أن هذا بدأ يحدث بالفعل على أرض الواقع.

وتبعًا لذلك، تسمح كينيا ورواندا وجامبيا وبنين وسيشيل حاليًّا بدخول جميع الأفارقة من دون تأشيرة. وبالمثل، أسقطت جنوب إفريقيا متطلبات التأشيرة لمجموعة من الدول الإفريقية. وكذلك تتيح «مجموعة شرق إفريقيا» المكونة من 8 دول، السفر بلا حدود لأعضائها. وليس بعيدًا عن ذلك ما تشهده جنوب إفريقيا من تدفق للمهاجرين الأفارقة من نيجيريا ومالاوي وزيمبابوي والصومال.

كما أدت سهولة حركة الناس إلى تحويل حي إيستلي المتهالك في نيروبي إلى مركز تجاري نابض بالحياة، يعج بالتجار الصوماليين الذين يبيعون بضائع تشمل الملابس الرخيصة والهواتف المحمولة الصينية الصنع والمجوهرات الذهبية، فيما يمتلئ مركز BBS Mall الجديد اللامع في إيستلي بالمحال التجارية المملوكة للصوماليين. وفي كانون الثاني/يناير الماضي، دشنت جنوب إفريقيا أول شحنة تجارية مع دولة إفريقية بموجب الاتفاقية، وأرسلت ثلاجات وغرف تبريد كبيرة إلى كينيا.

صحيح أن الأمر قد يستغرق سنوات، إن لم يكن عقودًا، حتى يتم تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بالكامل. ومع ذلك، فإنه بمجرد بدء التنفيذ الجماعي للأهداف، يمكن أن يزيد تدفق التجارة الداخلية، وتنظم المعايير واللوائح في جميع أنحاء القارة؛ ما يسهل على الغرباء – بما في ذلك الشركات الأمريكية والأجنبية – القيام بالأعمال التجارية في إفريقيا. ومن الممكن أيضًا أن يمنح القارة السمراء صوتًا موحدًا في التفاوض على الساحة العالمية.

تبدو منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بعيدة كل البعد عن نماذج التكتلات التي جلبت الرخاء للمنضمين إليها والشرور لغيرها، كنموذج «الولايات المتحدة الأمريكية»، ولكن هذا المشروع يظهر أنه قادر على وضع إفريقيا على الطريق نحو المزيد من الرخاء والازدهار. وفي قارة مليئة بالأخبار السيئة والكوارث، يعد هذا أمرًا يدعو إلى البهجة والتفاؤل.

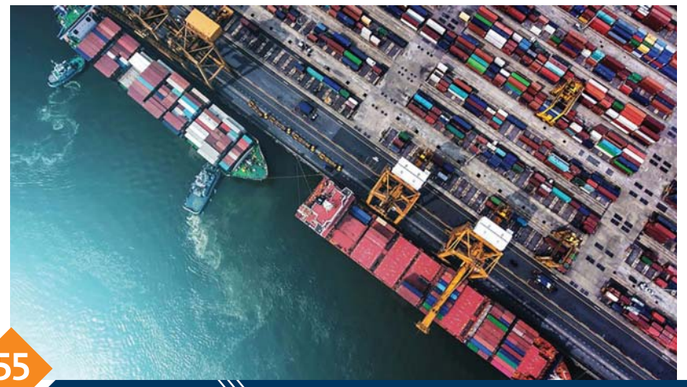

بنسبة زيادة بلغت 4%

230 عدد مشروعات أسياد للحوض الجاف في العام الماضي

الدقـم - الدقم :

حققت أسياد للحوض الجاف ارتفاعًا في عدد المشروعات التي نفذتها خلال العام الماضي 2023؛ حيث بلغت 230 مشروعًا بنسبة زيادة قدرها 4% مقارنةً بعام 2022.

وكشف التقرير السنوي 2023 الصادر عن مجموعة أسياد، عن زيادة القدرة التشغيلية للحوض الجاف بنسبة 20% بتدشين أول حوض عائم في الحوض الجاف بالدقم الذي دخل حيز التشغيل في الربع الأول من العام نفسه، والذي بلغ الاستثمار فيه أكثر من 6 ملايين ريال عُماني.

كما يعد الحوض الجاف بالدقم، الأول في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والثاني في العالم الذي ينجح في استخدام طلاء «سيليكون نانو إيبوكسي» الصديق للبيئة.

ومن الإنجازات التي تم تحقيقها خلال العام الماضي، حصول أسياد للحوض الجاف على الجائزة الإقليمية للأمن والسلامة في جوائز «ماريتايم ستاندرد» لعام 2023.

ويشهد الحوض الجاف نقلة نوعية كبيرة في عملياته التشغيلية؛ حيث ارتفع عدد السفن التي يستقبلها في اليوم من 6 إلى 27 سفينة، كما يملك ورشة صناعية تبلغ مساحتها أكثر من 400 ألف متر مربع، مزودة بكافة الإمكانات اللوجستية ومختلف المعدات الفنية؛ ما جعل منه مركزًا لوجستيًّا يلبي احتياجات ومتطلبات عملائه من الأسواق المحلية والإقليمية للعديد من المشروعات الصناعية، ومن بينها بناء السفن بمختلف الأحجام والاستخدامات التي تتسم بأسلوب مستدام وصديق البيئة.

ويتميز الحوض الجاف التابع لمجموعة أسياد بالمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، بموقعه الاستراتيجي الواقع على مسار خطوط الشحن البحرية الدولية، وضمن منطقة منخفضة الخطورة بحسب تصنيف شركات التأمين العالمية؛ ما يجعل التأمين على السفن القادمة للحوض الجاف بالدقم أقل تكلفةً من الأحواض الإقليمية الأخرى.

صالح بن نبهان المعمري
رئيس التحرير

رضا المستثمرين.. رحلة نحو النجاح الاقتصادي

تحقيق رضا العميل ليس بالأمر السهل في الأعمال الاقتصادية الكبيرة، لكنه ضروري للحفاظ على سمعة المؤسسة واستمرارية جودة خدماتها المبتكرة. ويُعَد تحقيق هذا الهدف حاسمًا للتفوق الاقتصادي في أي منطقة اقتصادية.

وللحفاظ على هذا الهدف، يتعين اتباع سياسات مؤسسية داخلية، أبرزها تقليل الوقت اللازم للحصول على الخدمات، وتبسيط الإجراءات والاشتراطات المطلوبة، بالإضافة إلى الحفاظ على الانطباعات الإيجابية للتعامل والوصول إلى التوقعات التي يرغب فيها المستثمرون، سواء كان التعامل رقميًّا أو بشكل شخصي مباشر. أما السياسات الخارجية أو الميدانية، فيجب توفير بنية أساسية متطورة، وتحسين الخدمات اللوجستية لتلبية توقعات العملاء المحليين والدوليين.

لا شك أن التشريعات الميسرة والبيئة القانونية المستقرة تعزز توافد المستثمرين، بينما تلعب الحوافز الضريبية والمالية دورًا مهمًّا في جذب الاستثمارات الأجنبية، كما تساهم التمويلات المصرفية المقدمة من البنوك المحلية في تسهيل العمل، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات في الجمارك وتخفيضات في رسوم الأراضي.

ويُعَد توفير القوى العاملة المؤهَّلة والمُدرَّبة عاملًا مهمًّا في إنتاجية الشركات وكفاءتها؛ مما يساهم في تحقيق رضا المستثمرين وزيادة استثماراتهم في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، يجب تعزيز التسويق والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة، والاستجابة السريعة لاحتياجات ومتطلبات المستثمرين.

ومن أبرز أدوار الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، تعزيز مستوى رضا المستفيدين؛ حيث تسعى دائمًا إلى تحسين الخدمات وتبسيط الإجراءات من خلال خدماتها الإلكترونية والمحطات الواحدة، وسعيها إلى تطوير البنى الأساسية في المناطق التي تُشرِف عليها.. كلُّ ذلك يمنح المستثمرين ثقةً بها ويُعزِّز من جاذبية مناطقها المتعددة.

ومن ثم، يمكن القول إن تحقيق رضا المستثمرين ليس مجرد هدف، بل هو رحلة متواصلة ومبتكرة نحو المزيد من المكاسب الاقتصادية للبلاد، وتتطلب التزامًا شاملًا بتقديم خدمات عالية الجودة، وإيجاد بيئة استثمارية مواتية ومحفزة.

وتسعى الهيئة إلى الحفاظ على نسبة مرتفعة في مؤشر رضا المستفيدين عن خدماتها خلال السنوات الماضية. وبحسب تقييم أجرته منظومة الإجادة المؤسسية، حققت الهيئة نسبة رضا تفوق 90%. وتضمَّن التقييمُ الوقتَ المستغرَق للحصول على الخدمة، ومدى الرضا عن الإجراءات والوثائق المطلوبة، ومدى الرضا عن كفاءة وطريقة تعامل الموظف عند تقديم الخدمة، ومدى احتمالية تقديم الثناء عند الأصدقاء أو الأقرباء على الخدمات المقدمة من الهيئة. هذا يأخذنا إلى أن تحقيق رضا المستثمرين هو رحلة نحو النجاح الاقتصادي.

رضا المستثمرين من أهم الأهداف التي تسعى إليها أي مؤسسة اقتصادية، لا سيما في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة؛ حيث يُعَد حجر الزاوية لتحقيق النجاح الاقتصادي المستدام

الاستثمار في المناطق الاقتصاديــة والحرة والصناعية بسلطنة عمان
Investment in economic zones, free zones and industrial areas in Oman

تتيح المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والصناعية في سلطنة عمان، أمام المستثمرين، العديد من الخيارات للاستثمارات، سواء في القطاعات الصناعية أو التجارية أو السياحية واللوجستيات والطاقة المتجددة. وتعتبر هذه المناطق واحات استثماريـة تتمتـع بالعديد من الحوافز والمزايا والتسهيلات التي تواكب تطلعات المستثمرين.

The special economic zones, free zones, and industrial areas in the Sultanate of Oman offer investors numerous investment options, whether in the industrial, commercial, tourism, logistics, or renewable energy sectors. These areas are considered investment oases, providing a range of incentives, advantages, and facilities that align with the aspirations of investors.

المنطقة الحرة بصحار — Sohar Freezone

SOHAR PORT / FREEZONE

الحوافز — Incentives

- إعفاء الأرباح من ضريبة الدخل لمدة 30 عامًا — Exemption of profits from income tax for 30 years
- عدم الحاجة إلى تقديم إقرارات الدخل — No requirement to file income declarations
- حرية تداول وتحويل العملات الأجنبية — Freedom to trade and transfer foreign currencies
- الإعفاء من قانون الوكالات التجارية — Exemption from the Commercial Agencies Law
- الإعفاء من الرسوم الجمركية من المنطقة الحرة وإليها — Exemption from customs duties within and to/from the free zone
- الإعفاء من شرط الحد الأدنى لرأس المال للمستثمر — Exemption from the minimum capital requirement for investors
- إمكانية تملك المستثمر 100% من رأسمال المشروع — 100% foreign ownership of the project's capital
- تسهيل منح الإقامة والتأشيرات للمستثمرين غير العمانيين — Facilitation of residence and visa issuance for non-Omani investors
- السماح بإنشاء مكتب تمثيلي داخل الإقليم الجمركي العماني — Allowance for establishing a representative office within the Omani customs territory

المرافق والخدمات — Facilities and Services

- بنوك — Banks
- فنادق — Hotels
- مستشفيات حكومية وخاصة — Government and private hospitals
- جامعات وكليات حكومية وخاصة — Government and private universities and colleges
- مطار صحار الدولي — Sohar International Airport
- ميناء صحار — Sohar Port

المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم — Special Economic Zone at Duqm

الدقم Duqm — المنطقة الاقتصادية الخاصة Special Economic Zone

الحوافز — Incentives

- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة — Exemption from value-added tax (VAT)
- حرية تداول وتحويل العملات الأجنبية — Freedom to trade and transfer foreign currencies
- الإعفاء من قانون الوكالات التجارية — Exemption from the Commercial Agencies Law
- إمكانية تملك المستثمر أجنبي 100% من رأسمال المشروع — Foreign investors can own 100% of the project capital
- نسبة التعمين 10% — Omanisation rate set at 10%
- تخفيض رسوم الخدمات بنسبة تصل إلى 50% لحاملي بطاقة ريادة — Up to 50% reduction in service fees for holders of the Riyada card
- مدة انتفاع بالأراضي تصل إلى 50 سنة — Land lease period of up to 50 years
- الإعفاء من الرسوم الجمركية — Exemption from customs duties
- الإعفاء من الدخل لمدة تصل إلى 30 عامًا — Income tax exemption for up to 30 years

المرافق والخدمات — Facilities and Services

- بنوك — Banks
- فنادق — Hotels
- مناطق سكنية متكاملة الخدمات — Fully serviced residential areas
- مركز صحي حكومي ومستشفيات خاصة — Government health center and private hospitals
- مدارس حكومية وخاصة — Public and private schools
- مخازن ومستودعات — Warehouses and storage facilities
- مطار الدقم — Duqm Airport
- ميناء الدقم وميناء للصيد — Duqm port and Fishing port

مدينة خزائن الاقتصادية — Khazaen Economic City

خزائن Khazaen

الحوافز — Incentives

- ميناء بري دولي للتصدير والاستيراد — International land port for export and import
- منطقتان حرتان للأنشطة الصناعية اللوجستية والأنشطة التجارية — Two free zones for industrial, logistics, and commercial activities
- أراضٍ لوجستية وصناعية تتوسط مشاريع استراتيجية — Logistic and industrial lands strategically located among major projects
- أراضٍ لوجستية وصناعية وتجارية استراتيجية — Freehold ownership of residential and commercial units
- عقود استثمارية لمدة 43 سنة — Investment contracts for 43 years
- الإعفاء من ضرائب لمدخلات الإنتاج والمواد الخام — Exemption from customs duties on production inputs and raw materials
- الإعفاء من الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات — Exemption from the minimum capital requirement for investors
- التملك الأجنبي للمشاريع بنسبة 100% — 100% foreign ownership of projects

المرافق والخدمات — Facilities and Services

- بالقرب من البنوك والفنادق والمستشفيات... إلخ — Nearby banks, hotels, hospitals, etc
- بالقرب من مطار مسقط الدولي — Proximity to Muscat International Airport
- ميناء خزائن البري — Khazaen Land Port

المؤسسة العامة للمناطق الصناعية (مدائن) — The Public Establishment for Industrial Estates (Madayn)

مدائن madayn

الحوافز — Incentives

- ملكية أجنبية 100% — Income tax exemption for up to 30 years
- إعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب — Exemption from customs duties and taxes
- الإعفاء من شرط الحد الأدنى لرأس المال للمستثمر — Exemption from the minimum capital requirement for investors
- عقد إيجار لمدة 30 عامًا قابل للتجديد لمدة مماثلة — 30-year lease contract, renewable for a similar period
- أحقية التنازل عن حق الإيجار للمدة المتبقية بالعقد — Right to transfer the remaining lease period
- أحقية البيع للإنشاءات والمباني المقامة على الأرض المستأجرة — Right to sell constructions and buildings on leased land
- أحقية الرهن للمباني والتجهيزات المقامة على الأرض المستأجرة — Right to mortgage buildings and facilities on leased land
- إعفاء من ضريبة الدخل لخمس سنوات للمشاريع الصناعية — Five-year income tax exemption for industrial projects
- ضريبة دخل بمعدل ثابت 15% سنويًا، ورسوم جمركية ثابتة بنسبة 5% — Fixed income tax rate of 15% annually and a fixed customs duty rate of 5%
- إعفاء مدخلات الإنتاج من الضرائب والرسوم الجمركية — Exemption of production inputs from taxes and customs duties

المرافق والخدمات — Facilities and Services

- بنوك — Banks
- فنادق — Hotels
- مناطق سكنية متكاملة الخدمات — Fully serviced residential areas
- مستشفيات حكومية وخاصة — Government and private hospitals
- مدارس حكومية وخاصة — Public and private schools
- مخازن ومستودعات — Warehouses and storage facilities
- ربط بالطرق السريعة والشوارع الرئيسية، والمطارات، والموانئ بالمناطق الصناعية — Connectivity to highways, main roads, airports, and ports within industrial areas
- جامعات وكليات حكومية وخاصة — Government and private universities and colleges

المنطقة الحرة بالمزيونة — Al-Mazunah Free Zone

المنطقة الحرة بالمزيونة AL MAZUNAH FREE ZONE

الحوافز — Incentives

- إعفاء الأرباح من ضريبة الدخل لمدة 30 عامًا — Exemption of profits from income tax for 30 years
- حرية تداول وتحويل العملات الأجنبية — Freedom to trade and transfer foreign currencies
- الإعفاء من شرط الحد الأدنى للاستثمار — Exemption from the minimum investment requirement
- الإعفاء من الرسوم الجمركية من المنطقة الحرة وإليها — Exemption from customs duties within and to/from the free zone
- إمكانية تملك المستثمر 100% من رأسمال المشروع — 100% foreign ownership of project capital
- السماح للعمالة اليمنية بالعمل في المنطقة دون تأشيرات دخول — Allowance for Yemeni labor to work in the area without entry visas

Al-Mazunah Free Zone

المرافق والخدمات — Facilities and Services

- بنوك وفنادق — Banks and Hotels
- مركز صحي حكومي وعيادة خاصة — Government health center and Private clinic
- مدارس حكومية وميناء المزيونة البري — Public schools and Al-Mazyunah Land Port

Salalah Free Zone

المنطقة الحرة بصلالة Salalah Free Zone — The World Within Your Hands

الحوافز — Incentives

- ملكية أجنبية 100% — 100% foreign ownership
- إعفاء من الرسوم الجمركية — Exemption from customs duties
- إعفاء من الضرائب — Tax exemption
- الإعفاء من شرط الحد الأدنى لرأس المال للمستثمر — Exemption from the minimum capital requirement for investors

المرافق والخدمات — Facilities and Services

- بنوك وفنادق — Banks and Hotels
- مركز صحي حكومي وعيادة خاصة — Government and private hospitals and Public and private schools
- ميناء تجاري ومطار دولي — Commercial port and International airport